منظومة القيم الأسرية في الفكر الغربي الحديث
رؤية تحليلية نقدية

عز الدين معميش(١)

مقدمة:

يحتدم الصراع الحضاري في عالمنا المعاصر، ويأخذ وجوهاً عدة (دينية وسياسية وفكرية وقيمية واجتماعية). وترتفع العصبيات وقوى التطرف في جميع الجهات، ويُزج بأمتنا في ردود فعل بحيث تكون تحت الرصد والتتبع لمحاولة استثمارها في منحى "إيديولوجي" يخرج من خلالها الخصوم بأحكام معيارية تجعل من الأمة الإسلامية أمة عنف وتخلف و"بربرية"، دون فسح المجال للرأي العام العالمي لفرصة الاطلاع على حقيقة المنظومة القيمية لهذه الأمة، وإعطائهم مجالاً فسيحاً للعودة إلى رحاب الإنسانية المسؤولة التي غيّبت في غياهب التنميط المادي الشامل الذي بدأ صراعاً مع الكنيسة، لينتهي إلى عولمة كوكبية أسّست لقيم منفصلة تماماً عن الالتزام الأخلاقي والغاية من الوجود. وقد كانت القيم الأسرية في فوهة البركان الحداثي ثم العولمي، فتعاظمت التحوّلات لتصل ذروتها إلى تفكيك المفاهيم الأساسية المؤسسة لهذه القيم، ابتداء بماهية الوظيفة التي تقوم بها الأسرة، فمعايير بناء الكيان الأسري، فتأسيس لصراع تناقضي بين الرجل والمرأة في شكل أفكار من جنس فكرة التمركز الأنثوي ونوعية العلاقة البيولوجية. وقد تموضعت هذه التشكلات القيمية الجديدة في

---

(١) دكتوراه في العقائد والأديان، جامعة الجزائر، خبير منتدب ومدير قسم المذاهب والتنوع الثقافي بالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- أستاذ مشارك بكلية العلوم الإسلامية/ جامعة الجزائر. البريد الإلكتروني: ezzeddine65@gmail.com.

مركزية العقل الغربي؛ ولم تعد برامج سياسية فحسب قد يخبو شررها بعد مدة، ولكنها أصبحت تعبّر عن عقيدة جديدة (خليطاً من المادية الماركسية والفردية الليبرالية والتطورية الداروينية والإصلاحية البروتستانتية والرهبانية الكاثوليكية)، لم يجد الإنسان الغربي أمامها سوى الإذعان والقابلية للتشكل والتمدد حسب التنميط المبرمج.

ومن أهم المفاهيم المؤسّسة لقيم الحداثة -والذي استرعى الفرد الغربي الممزق الذات بسبب الحروب الرهيبة التي كانت بين المذاهب المسيحية، وكذا الصراع المرير بين الكنيسة ورجال العلم الذي انتهى بتتويج الحركة العلموية التي تحولت إلى علمانية شاملة- مفهوم الفردية؛ الذي يعني الحرية المطلقة في التعبير عن الذات في شتى مجالات الحياة؛ بحيث يبتعد عن الأنماط والتقاليد والمحاكاة والروابط الاجتماعية والأخلاقية، وكذا مفهوم "الإنسانوية" وأهم ما يعنيه: قدرة الإنسان على خلق الواقع الذي يريد لتحقيق النزعة الفردية التي استقرت في وعيه وأعماقه. وقد تضخّمت الفردية في القرن العشرين نتيجة الفلسفات الطاغية للحركات الحداثية الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تعاظمت مع التشكّلات الحداثية المعاصرة. ويمكن عدّ كتاب الأمريكي جوناثان رابان "المدينة الناعمة" المنشور عام ١٩٧٤م تأريخاً جديداً لحداثة جديدة قامت على نوع جديد مشكّل للمدينة، قائم من جيل فريد من الموظَّفين وأصحاب المهن، حياتهم غير مستقرة ومتغيّرة باستمرار؛ فطبعت المدينة حياتهم طابعاً يعبّر عن مضمونها في التغيّر والتبدّل والطموح اللامحدود والسطحية والشفافية، وانعكس ذلك على الأسرة والعلاقات الاجتماعية ونوع المعمار واللّباس والأكل وكل شيء في نمط الحياة.

وقد طغى على المشهد العربي والإسلامي في العقود الأخيرة؛ أصوات تنادي بالنمذجة الحداثية على الطريقة الغربية، وخاصة على مستوى القيم الأسرية، فذلك -بحسبها- طريق التمدّن والازدهار واللحاق بالركب الحضاري

المتقدّم؛ إذ تبيّن لهم أن أهم معوّقات هذا التقدم والازدهار هو تلك القيم الأسرية التي تنجب أفراداً غير فاعلين في ساحة الحياة، وبعيدين عن الرغبة الجامحة التي تجتاح الذات الكونية. ولذلك، تمت صياغة مصطلحات جديدة تحكم العلاقة بين الرجل والمرأة كمصطلح النوع الاجتماعي، بما يمكّن المرأة من الشراكة الكاملة مع الرجل حتى في القضايا البيولوجية، وأصبح ينظر للحقوق الخاصة في إطار الأسرة على أنها محكومة بالإرادة المحضة، ولذلك، قد تتحول معاشرة الرجل لزوجته إلى اغتصاب، وبالمقابل فإن ممارسة المرأة لهذه الحق مع رجل غريب في عش الزوجية برغبتها حرية مكفولة قانوناً. وقد أصبحت هذه النماذج مصدر إلهام المواثيق الدولية، ومن أبرزها: ميثاق الأمم المتحدة للسكان والتنمية في قضايا الأسرة والمرأة والطفولة وحقوق المراهقين، الذي يحاول فيه مهندسوه فرضه على كل الدول، ابتداء من المؤتمر الدولي القادم للسكان سنة ٢٠١٤.

وعليه، فإننا سنفتح -إن شاء الله- دفاتر منظومة الحداثة الغربية في الأسرة بوصفها أوضح نموذج فشلتْ فيه، لنحاول تتبع جذور التحلل الأسري فيها، ونناقش الأطروحات التي بنيت عليها المواضعات الأسرية الجديدة، ونرصد الأسباب الحقيقية الكامنة في انفصام عرى العلاقة المقدّسة، والآثار التي يمكن أن تصاب بها المجتمعات الأخرى، ونستشرف الحلول العملية من خلال رؤية عامة في قيم الأسرة المسلمة، التي قد تساهم في انتشال الإنسان الغربي من هذا الضياع والتمزّق كجهد إضافي في مشروع أسلمة الحداثة، مع ضرورة الإشارة إلى أن تحرير البحث سينصب على معالجة إشكالية الانحطاط الكبير لمنظومة القيم للأسرة الغربية، ولذا، فلن تكون الرؤية الإسلامية البديلة التي سوف أعرضها إلا استشرافاً للآفاق الرحبة التي يحتويها الإسلام في منظومة القيم الأسرية، ونترك تفاصيلها للورقات التي اهتمت بالمحاور المدرجة في هذا الإطار.

أولاً: الأسرة والقيم الأسرية في الفكر الغربي الحديث

١- الوضع المعاصر للقيم الأسرية في الغرب:

تأثرت الأسرة والعائلة في الغرب بالقيم الحداثية الجديدة، ولو نظرنا نظرة عابرة إلى ما تنشره الصحف الغربية لأدركنا الهوة السحيقة التي حشرت فيها. ففي التقرير السنوي الذي تصدره الحكومة البريطانية بعنوان "التقرير المنزلي العام لسنة ١٩٩٣"(١) جاء أن: حجم الأسرة البريطانية بدأ يتقلص بالنسبة للبريطانيين البيض، فقد كانت نسبة حجم الأسرة البريطانية يتكون من حيث الأفراد ٢,٩١٪ عام ١٩٧١، ثم أصبح ٢,٤٤ ٪ عام ١٩٩٣. ويشير التقرير إلى أن أُسر البريطانيين من أصل هندي أو باكستاني أكبر حجماً. أما عدد الأطفال في الأسرة فقد وصل إلى ١,٨٪ منذ بداية الثمانينات، وهذا العدد يتضمن الأطفال المتبنين وأطفال أحد الزوجين. ومن المظاهر المهمة في تكوين الأسرة البريطانية أن الأسرة المكونة من والد واحد (أب أو أم) ارتفع من ٨٪ عام ١٩٧١ إلى ٢٢٪ عام ١٩٩٣. وبالنسبة للأمهات الوحيدات فقد ارتفعت نسبتهن من ١٪ عام ١٩٧١ إلى ١٨٪ عام ١٩٩٣.(٢)

وقد حاول بعض صناع الحداثة في مرحلة الأزمنة الحديثة (بين ١٩٥٠ و١٩٦٨) دق ناقوس الخطر في هذا الجانب، من خلال دراسات عميقة لتطور المجتمعات من خلال البنى العائلية منذ الفجر الإنساني، ورأوا أن الإنسان الغربي يعود رويداً رويداً إلى ظاهرة (التسرّي) التي كان يحفل بها العهد البربري والبدائي لكثير من القبائل؛ إذ الافتراس الجنسي المتوحش؛ فالذكر يطارد الأنثى لإشباع غريزته دون مقصد وتحقيق غاية البناء والسكنى، "إن الإنسان في الأصل كان يعيش في حالة من الاختلاط الجنسي الذي أطلق عليه "باخوفن" كلمة "التسرّي". إن هذا الاختلاط الجنسي يجعل التأكد من أبوّة الطفل متعذرة، وأن

---

(1) General House Hold Survey 1993.

(2) Ibid.

الأطفال لهذا السبب لم يكن بوسعهم الانتماء إلى أمهاتهم."[1] ويذكر الناقد الفرنسي البنيوي "ليفي ستراوس" أن دراسته لقبائل "البورورو" في البرازيل أوصلته إلى أن البنى العائلية لديها لا تزال كما كانت في العصور القديمة؛ إذ عزو النسب إلى سلالة الأم بدافع طبقي؛ لأن تقسيم مجتمع هذه القبائل يعتمد الزواج الطبقي المسمى بالزواج الداخلي، والمكوّن من مجموعة عليا ومجموعة وسطى ومجموعة دنيا، دون أن تكون أدنى صلة أو قرابة بين هذه المجموعات.[2] وذاك هو المتعيّن في المجتمع الغربي اليوم من خلال اعتماد النسب الوحيد؛ إذ النسبة إلى الأم أو النسبة إلى الأب مع إسقاط بُنية كاملة. ولذلك ردّ النقاد المحافظون في تعليقهم عن التقرير السابق مظاهر الترهل الأسري إلى الترسّبات المادية المنبعثة من قيم الحداثة؛ من حيث تضخم النزعة المادية والفردية والحرية الشاملة دون قيود للجنسين، وعشق الخصوصية، فكانت العائلة والأسرة من أوائل ما سقط. والأكثر غرابة أن نسبة العلاقات المبنية على رجل وامرأة دون أولاد ارتفعت كثيراً. "إن الأسرة البريطانية التقليدية المكونة من أبوين أصبحت أكثر ندرة وفقاً لآخر تقرير سكاني حكومي، فإن الترتيب الأكثر شيوعاً للأسرة هو رجل وامرأة بلا أطفال، ووفقاً للإحصائيات التي تم إعدادها من أبريل عام ١٩٩١ حتى مارس ١٩٩٢ فإن زوجاً (رجل وامرأة) من بين كل خمسة أزواج لا يعيشون تحت مظلة الزواج، وأسرة واحدة من بين سبع أسر يعولها والد واحد (أب أو أم)، وعائلة من بين كل ثنتي عشرة عائلة تتضمن طفلاً من زواج سابق لأحد الزوجين." [3]

(١) صالح، ثناء محمد. "الأسرة والعولمة: جدل الاختلاف والحوار"، **مجلة التربية والتقدم**، جامعة بغداد، أيلول ٢٠٠٧م.

- hamdaneducation.com/arabic/EPeJdocs/6.htm

(٢) ستراوس، كلود ليفي. **الإناسة البنيانية**، ترجمة: حسن قبيسي، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٥م، ص١٥٨.

(3) Murray, Ian. " Marriage rate slumps as more choose single life.." in The Times , April 29,1993.

فقد رأى الكاتب الأمريكي ديفيد هارفي في كتابه "حالة ما بعد الحداثة: دراسة في أصول التغيير الثقافي" أن من أهم التغيّرات التي طرأت على العالم في حاضرنا مفهوم الأسرة؛ إذ لم تعد جل الحضارات -الحضارة الغربية خصوصاً- تُبنى على الهرم المقدّس المتمثل في الكيان العائلي، وكان بديلَ ذلك التجمعُ المديني المفتوح المعتمد على أرقام بشرية لا حصر لها؛ يكمن دورها الأساس في الإنتاجية وتحقيق الربحية والنمو.[١] فقد افتتحت الماركسية مشروع العقل الغربي بهدم بنيان الأسرة وفقاً لمبدئهم القائل بخضوع البنى الفوقية للبنى التحتية (أو أسبقية المادة) والواقع على المبدأ والفكر. ومن ثمة، فإن الباعث الاقتصادي يصبح أساس النزعات الإنسانية، ولذا، وجد الماركسيون أن الأسرة ظاهرة اقتصادية شأنها شأن كل ظواهر الحياة التي فسرتها الماركسية على أساس اقتصادي، فالأسرة بزعم الماركسية نشأت بدافع اقتصادي؛ إذ لجأت المرأة إلى الرجل لأنها لا تقوى على الصيد، فعاشت معه مقابل توفير احتياجاتها، وفي زمن تستطيع المرأة ذلك فلا حاجة للأسرة ولا ضرورة للزواج، وبإمكان كل من الأنثى والذكر إشباع غرائزهم كما تشبع الحيوانات غرائزها، بل ترى الشيوعية أن هدم الأسرة ضرورة من ضرورات الانتقال إلى المجتمع الشيوعي.[٢] وقد تبنى أكثر المفكرين الغربيين هذا المفهوم وإن بتعبيرات واصطلاحات متفاوتة -حسب الخلفية الإيديولوجية-، ولكنها لا تخرج عن الإطار المادي والاقتصادي أو الغريزي أو التكاثري.[٣]

---

(١) هارفي، ديفيد. **حالة مابعد الحداثة**، ترجمة: محمد شيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٥م، ص٢٧٠.

(٢) هوك، سدني. **التراث الغامض: ماركس والماركسيون**، ترجمة: سيد كامل زهران، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ص٥١-٥٣.

(٣) برينتون، كرين. **تشكيل العقل الحديث**، ترجمة: شوقي جلال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠٠٢م، ص١٥٤-١٥٨.

٢- العوامل المؤثرة في انحطاط القيم الغربية:

تدرّج التطور المفاهيمي للأسرة منذ البواكير الأولى للحداثة انعكاساً للعلاقة الجدلية المضطربة بين مفكريها من جهة ورجال الدين من جهة أخرى، وتأثراً أيضاً بالتطورات العلمية والاجتماعية الكبيرة والسريعة التي شهدها الغرب. وعلى الرغم من الاتجاه الإنسي المبالِغ في الفردية والمادية في تلك البدايات الأولى، إلا أن الكيان الأسري ظل محافظاً في فكر هؤلاء على الأركان المعروفة؛ وهي: (الأبوان والأولاد والمسكن والاعتراف الاجتماعي والعاطفة).[1] وكانت أهدافها تتمثل في التكاثر ودعم الوحدة الاجتماعية، والحفاظ على التركيبة المجتمعية، ودعم الحركة الإنتاجية، إلاّ أن ظهور الماركسية وما أحدثته من تأثيرات واسعة في الفكر الغربي، وتوسّع تيار الإنسانوية العلمانية الذي اتخذ من معاداة التقاليد والقيم الدينية مفتاحاً للتنوير -إذ وصل الحد بنيتشه إلى الحكم بنهاية الأخلاق المسيحية في كتابه "هو ذا الإنسان"-[2] ففتح الباب لعلاقات جديدة ضمّت إلى الكيان الأسري؛ فلم يعد رابط الاعتراف الديني أو الاجتماعي بالعلاقة الزوجية هو الأساس، بل صار مرتبطاً بإرادة الطرفين، ولم يعد الهدف محدداً بالتكاثر ودعم الوحدة الاجتماعية بقدر ما هو نزعة فردية لإشباع الغريزة الجنسية، وتحقيق الاستقرار البيولوجي الذي يجب تحقيقه لضمان الفعالية في الأداء الاقتصادي.[3]

---

(١) صالح، **الأسرة والعولمة: جدل الاختلاف والحوار**، مرجع سابق.

(٢) فنك، أويغن. **فلسفة نيتشه**، ترجمة: إلياس بديوي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٤م، ص٢١٧. في كتاب: "**هو ذا الإنسان**" يتحدث نيتشه عن نهاية الإنسان فى منظومة الفلسفة الأوربية الحديثة، وبذلك فلم يعد مركزاً للكون. انظر ترجمة الكتاب إلى العربية بعنوان:
- نيتشه، فريدرك. **إنسان مفرط فى إنسانيته**، ترجمة: محمد الناجي، بيروت: دار إفريقيا الشرق، ١٩٩٨م.

(٣) المسيري، عبد الوهاب. **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ج٢، ص١٥٩.

لم يعد التوازن العاطفي مطلوباً، بل ساد مفهوم الرواسب. والرواسب مصطلح جاء به المفكر الإيطالي "باريتو"؛ إذ يرى أن توازن المجتمع أو الأفراد لا يعود إلى الرابطة أو العاطفة بقدر ما يعود إلى رواسب غريزة الميل إلى التوفيق والبحث عن أشكال النجاح؛ فمتى تحقق ذلك تم التخلي عن هذه الغريزة، والإتيان بأخرى أقدر على تحقيق شكل آخر من النجاح؛ يقول "كرين برينتون" في كتابه " تشكيل العقل الحديث": "وراسب غريزة التوفيقات في الثقافة الغربية ذائع ومنتشر على نطاق واسع، ومن ثم، فلا بدّ أن يطرأ تغيّر في كثير من مجالات الاهتمام البشري. إن الطراز الجديد (الموضة) وكل النتائج التجارية المترتبة عليها يمكن القول بأنها تغيّر من أجل التغيير في ذاته."[1] إن تفكير باريتو وأمثاله لم يتخلص من عقدة معاداة المسيحية والدين عموماً، المنبثقة من الصدام الشهير بين المؤسسة العلمية والمؤسسة الكنسية في القرن الخامس عشر، فقد كانت المؤسسة الكنسية -ومن خلال التعاليم المسيحية- تتبنى المفهوم الديني للأسرة، الذي يجعل من الرجل السيّد والمرأة الزوجة التابعة التي يجب عليها خدمة زوجها وصيانة أطفالها، ولذا كان رد الفعل الحداثي عنيفاً وجريئاً حين رأى أن السلطة الكهنوتية جعلت من المرأة عبداً للرجل، وقيّدت العلاقة واختزلتها، لذا، من واجب الإنسان الجديد أن يرفض الأخلاق السائدة ويحرر نفسه منها، ويرفض التصور القديم للعائلة وللمجتمع، وأن يسعى لتحقيق فرديته وكينونته الذاتية بلا قيود أو كوابح لاهوتية، وعليه أن يؤسس من جديد ما ينفعه قيمة وأخلاقاً ونظام حياة.[2]

وإذا كنا قد انطلقنا في ضبط التغيرات الطارئة على الأسرة الغربية من إحصاء بريطاني للعائلات لعام ١٩٩٣م، فإننا نؤكد أن السنوات الخمس عشرة اللاحقة قد عرفت انهياراً شبه تام للأسرة في بريطانيا، فما ورد في تصنيفات

---

(١) برينتون، **تشكيل العقل الحديث**، مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٢) المسيري، عبد الوهاب. **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص١٢٨.

إحصائيات المنازل وقاطنيها من "العوائل" لسنة ٢٠٠٨ يؤشر على انقراض العائلة بالمفهوم "الكلاسيكي" أو الديني وحتى العلماني المعتدل؛ إذ جاء تعريف تصانيف العائلة على النحو الآتي:(١)

- عائلة ثنائية التكوين: أب وأم، وأولادهما.
- عائلة ثنائية التكوين: أب وأم (مطلّقان سابقاً أو يعيشان سوية خارج رباط الزوجية)، وأولاده وأولادها، من علاقة أو زيجة سابقة.
- عائلة ثنائية التكوين: أب وأم (يعيشان سوية خارج رباط الزوجية)، وأولادهما من هذه العلاقة، أو من علاقة أو زيجة سابقة.
- عائلة أحادية التكوين: أم بمفردها (إما نتيجة الطلاق أو الترمل أو هجر عشيقها لها) وأولادها قد يكونون من أكثر من أبٍ واحدٍ.
- عائلة أحادية التكوين: أب بمفرده (إما نتيجة الطلاق أو الترمُّل أو هجر عشيقته له) وأولاده.
- عائلة ثنائية التكوين: من جنس واحد (أي: لوطيان أو سحاقيتان -والعياذ بالله- يعيشان سوية) مع أو من غير أولاد.

وقد تراجع الزواج التقليدي إلى مستويات دنيا، ومردّ ذلك في المجتمع البريطاني -حسب قراءات بعض النقاد الغربيين- إلى الطبيعة العلمانية للمذهب "البروتستانتي" الذي يدين به أكثر البريطانيين، والأمر نفسه ينطبق على الأمريكيين، يقول "ألكسي دو توكفيل" في كتابه "الديمقراطية في أمريكا": "وهكذا، فإن المفاهيم البروتستانتية الإصلاحية وفّرت أساساً راسخاً لمفاهيم علمانية مشابهة وموازية، لا سيّما مفاهيم المشروع الاقتصادي والحرية السياسية والمساواة الاجتماعية. لقد تضافرت الأفكار الدينية ونظيرتها السياسية لتؤلّف ما بات يعرف باسم الدين "المدني - الأهلي" الأمريكي الذي ظل منذ أوائل القرن

(١) **صحيفة الديلي ميل البريطانية**، عدد٢٧، يونيو ٢٠٠٨م.

التاسع عشر يشكّل نوعاً من الحد الأدنى لما هو مشترك بين أعداد كبيرة، ربما بين أكثرية كبيرة من الأمريكيين." [1] فقد أنجبت هذه العقيدة العلمانية الممزوجة من الدين والسياسة الأسواق الحرّة، والليبرالية بطابعها السوقي الأصم، الذي لا يعرف الرحمة، والنزعة الفردية، والخصوصية الغارقة... وقد تأثر بهذه العقيدة عدد كبير من الكاثوليك واليهود المهاجرين إلى أمريكا والقادمين من أوروبا الجنوبية والشرقية، وقد وفّر لهم الاقتصاد الأمريكي جانباً من الرخاء، مما ساعد في سرعة اندماجهم واعتناقهم لهذه العقيدة الجديدة والسلوكية الأمريكية ذات النزعة المدنية.[2]

إن أبرز ما تلقّنه العقيدة الجديدة أن العلاقات الاجتماعية يحكمها قانون الجدل والصراع، وأن العلاقات الإنسانية خاضعة لمنطق الغريزة والتطوّر، ومن ثم، فإن أي تأسيس لأية مؤسسة من مؤسسات المجتمع ينبغي أن يخضع لهذا المنطق. وإذا كانت بعض المجامع الدينية في أمريكا أو بريطانيا وبعض دول أوروبا الغربية قد أبدت بعض المقاومة لمشروع هذا التأسيس؛ فإن المجامع العلمية والسياسية وخاصة المتحمسة للمفاهيم الديمقراطية الموغلة في العلمنة الشاملة قد حسمت الأمر، ورأت أن نظرية داروين في التطور هي الأساس في الاجتماع البشري، وهذا مهّد للتنميط المادي الواسع وإنتاج ما يسميه عبد الوهاب المسيري "الإنسان السائل"[3] الذي لا يهمه إلاّ إشباع الرغبة البيولوجية في جميع صورها. يقول المسيري في كتابه "دراسات معرفية في الحداثة الغربية" وهو يؤرخ لتطوّر التنميط المادي في الغرب الذي انقضّ على جميع القيم بما فيها القيم الأسرية: "يتم في مرحلة بداية التحديث توليد منظومات أخلاقية مادية (اشتراكية أو رأسمالية) يؤمن بها الإنسان الرأسمالي أو الاشتراكي إيماناً عميقاً،

(١) كاتزنشتاين، بيترجي. **الحضارات في السياسات العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية**، ترجمة: فاضل جتكر، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، فبراير ٢٠١٢م، ص٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٦.

(٣) المسيري، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، مرجع سابق، ص١٢٧.

إلى درجة أنه على استعداد للموت من أجلها. وهو ما يعني أن النزعة الطوباوية والأحلام المثالية بالحرية والإخاء والمساواة والهيمنة الإمبريالية وإرادة القوة ذات فعالية. ويشعر الإنسان -من ثم- بأنه قادر على التحكّم في حياته ومصيره وصياغة بيئته وذاته في ضوء المثَل الأعلى الذي يؤمن به. ويتم ضبط الحياة من خلال التسامي على الرغبات -وكبتها أو قمعها- وإرجاء الإشباع واللذة. ومع أن عملية تآكل الأسرة تبدأ فتختفي الأسرة الممتدة لتحلّ محلّها الأسرة النواتية التي تبدأ في التفكّك هي الأخرى، إلاّ أن الأسرة تظل هي الوحدة الأساسية التي يتم من خلالها توصيل القيم (أي القيم الحداثية) إلى الأفراد وتحويلهم إلى مواطنين وكائنات اجتماعية،"[١] إلى أن يصل إلى المرحلة الأخيرة، التي عدّها مرحلة التزايد التدريجي للنسبية المعرفية والأخلاقية، وعدم التسليم بأي مرجعية وسلطة دينية أو غيبية؛[٢] إذ يصل المسيري إلى لب موضوعنا في قوله: "ويتسارع تآكل الأسرة إلى أن تأخذ في الاختفاء تماماً، وتظهر أشكال بديلة من الأسرة (أسرة من رجل واحد وأطفال، امرأة واحدة وأطفال، رجلان وأطفال، امرأتان وأطفال، رجلان وامرأة وأطفال...). وتظهر حركة التمركز حول الأنثى (الفيمنزم feminism) التي تنظر للمرأة بوصفها في حالة صراع مع الرجل، ولذا، لا تطالب هذه الحركة بحقوق المرأة وإنما تطالب بتحسين كفاءات الصراع (مع الرجل) وتغيير اللغة وتعديل مسار التاريخ. ومع ضمور النزعة الطوباوية واختفاء الأسرة -بوصفها آلية لنقل القيم وإعلاء الرغبات- يتزايد السّعار الجنسي عند الأفراد ويزيد حدّته قطاع اللذة الذي يعمل على هدم القيم الأخلاقية وإشاعة القيم الاستهلاكية، التي تصبح المعيار للحكم على الإنسان." [٣]

وبما أن قانون التطور هو الذي حكم منظومة الحداثة وتم تلقينه للأجيال؛ فإن أهم ما يؤسس للأسرة قد انهار؛ فقد أصبحت المودة والعاطفة بين أفرادها

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٢١.

(٣) المرجع السابق، ص١١٩.

مبنية على مفهوم اللذة والرغبة والاستهلاك، فتحوّل الدافع الجنسي المضبوط في الشرائع السماوية والمنظومات الدينية إلى رغبة وانجذاب بيولوجي ينبغي تحقيقه، سواء كان انجذاباً إيجابياً أم سالباً إيجابياً بالرغبة في الجنس الآخر وسالباً بالرغبة في الجنس نفسه (رجل برجل، أو امرأة بامرأة). ومن أسباب هذا التحول -كما سنشير إليه لاحقاً بتفصيل أكبر-: إحلال القيم الجمالية المادية مكان القيم الأخلاقية؛ فيصبح الجنس مرجعية في ذاته، وتصبح اللذة إحدى الآليات التي يستخدمها المجتمع الحداثي في استيعاب الجماهير في عمليات الضبط الاجتماعي، وتتم هذه العمليات بالإغواء وترسيخ الإحساس بأن حق الإنسان الأساسي والوحيد هو الاستهلاك، وبأن إشباع اللذة هو أقصى تعبير ممكن عن الحرية الفردية.(١)

وأدى كل ذلك إلى انخفاض معدلات الزواج، وتنامي العلاقات السالبة، وصعود المجتمع الهجين الذي لا يُعرف أصل أفراده الذين تلقوا رعايتهم وتنشئتهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، وانخفضت معدلات الشباب بسبب عدم الإنجاب؛ إذ يفضل الغربي الحداثي قضاء الشهوة وتحصيل المتعة دون تبعات، مما دفع بعض السياسين إلى دق ناقوس الخطر، خاصة مع اعتماده على دراسة تتنبأ بانخفاض معدل الشباب في أوروبا إلى سبعة ملايين ونصف سنة ٢٠٢٥.(٢) وقد تم اعتماد حلول ترقيعية باستيراد أسر وعائلات من دول فقيرة، وتم فتح باب التبني على مصراعيه، وخصصت ميزانيات ضخمة للتلقيح الاصطناعي، وتم تخصيص منح مغرية للعوائل التي تنجب مع الرعاية التامة من الدولة للأطفال من النشأة حتى الرشد ضمن ميثاق الضمان الاجتماعي. وكل هذه الجهود كانت استدراكاً على النتائج الوخيمة لمرجعيات الترشيد المادي.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) اليحياوي، عبد الحميد. "تقلص أعداد الشبان والشابات دون العشرين في أوربا"، **جريدة الشرق الأوسط**، لندن، عدد٦٣٠٧، ١٥ شوال ١٤١٦هـ/٥ آذار١٩٩٥م.

٣- محاولات الترميم:

حاول المفكرون الغربيون ومؤسسو العقود الاجتماعية بلورة شكل اجتماعي جديد يستوعب التغيرات العميقة في البنى المجتمعية الغربية؛ فابتكروا الشبكات الاجتماعية الجديدة الكبيرة المسماة "مدناً" المركّبة من قوى ثقافية وعمالية ونسائية وإعلامية، وصاحبها تفكّك الروابط الدينية والعقدية والأسرية والقبلية، وكانت النتيجة القضاء على أثر وتأثير هذه الكيانات وعلى فاعليتها في حركية المجتمع وعلاقة الفرد بالفرد، أو الفرد بالجماعة الصغيرة أو الكبيرة، وتم التأسيس لعلاقات جديدة قوامها كما ذكر "رابان" في كتابه "المدينة الناعمة": الرابطة المهنية والوظيفية والمادية مع إشباعها بمنظومة ثقافية وقيمية مرتبطة بالمدن وقواها.[١] ويضيف: "فقد غدت الهوية الشخصية ناعمة مائعة ومفتوحة دائماً على ممارسة الإرادة والخيال، سواء كان الأمر للأفضل أم للأسوأ؛ فإن المدينة تدعوك باتجاه إعادة تشكيلها كيفما تستطيع العيش فيها، يكفي أن تقرّر أنت كيفما تكون وستجد أن المدينة التي تريدها هي بجانبك، قرّرْ ما شكل المدينة الذي تريده وستجد أن هويتك قد تماهت فيها."[٢]

ومع هذه المجهودات والحلول؛ فقد استمر المجتمع الغربي في التصدع والانكسار؛ وهوى الاقتصاد والثقافة وسقطت الهوية وسارع المختصون لتقديم الدراسات وإجراء البحوث، ومع كمّها الهائل لم تخلص إلاّ إلى نتيجة معروفة سلفاً وهي: أن هذا الانحدار مردّه ذبول الأسرة؛ فالأسرة -حسب قناعاتهم- ينبغي أن تؤدي دورين أساسيين: دمج الأطفال في الحياة الاجتماعية أولاً، ثم العمل على استقرار شخصية الراشدين ثانياً،[٣] وحاولوا الإجابة عن إشكال مُلحّ وهو: ما هي أنسب النماذج لبناء أسرة معاصرة تؤدي الدورين سابقي

---

(١) هارفي، **حالة ما بعد الحداثة**، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

الذكر؟ إن السؤال السابق من طرف المختصين لم يجد أثراً له في عالم جديد تحكمه الكمونية المادية والشركات العابرة للقارات التي لا يهمها سوى نسب الإنتاج المحققة؛ فهناك عقل خفي يبرمج، وليس بالضرورة أن يكون فرداً أو مجموعة أو هيئة بقدر ما هي الجبرية المادية التي صنعها الإنسان الغربي ذاته، التي تحتفي بالنزعة الفردية والأمجاد الشخصية على حساب الكيان الأسري والطموح الجماعي، وفي هذا يقول الكاتب "كاتزنشتاين" في كتابه "الحضارات في السياسة العالمية": "وهكذا، فإن إيديولوجيا النزعة الفردية تصل إلى قلب جميع مناحي المجتمع، إنها فلسفة شاملة كلية. ومثلها مثل الشمولية الأصلية للدولة كما لحركات أخرى وارثة للنزعة اليعقوبية.(١) تتصف النزعة الفردية بالصلابة التي لا تعرف معنى الشفقة على صعيد تحطيم الهيئات المتوسطة والمؤسسات الوسيطة، التي تقف بين الفرد وأعلى السلطات أو أوسع القوى. ومع شمولية الدولة تكون السلطات العليا متمثلة بمرجعيات الدولة القومية، أما مع إيديولوجيا النزعة الفردية؛ فتبقى أوسع القوى متجسدة في الاقتصاد الكوكبي ووكالاته."(٢)

لقد اكتسحت النزعة الفردية المدن الأخطبوطية لتعكس سطوتها على نوع المعمار واللباس والأكل، وتبلورت هذه الفردية المتضخمة في "نزعة جنينية" اتصفت بالرغبة الجامحة في فقدان الذات والوجود والامتزاج بصفات الكائنات الطبيعية، ليكون الإنسان في حلٍّ من التبعات والمسؤوليات الدينية والالتزام الأخلاقي الذي يحد من هذه النزعة. ولذلك، فالأخلاق في الفكر

(١) النزعة اليعقوبية: نسبة إلى حزب الجاكوبيين إبان الثورة الفرنسية التي ألغت دور الدين وأعدمت العديد من الحكام السابقين منهم: روبسبير وسان غست وغيرهما، وكانت ثورة الجاكوبيين سنة ١٧٩٤م، ولعل تسميتهم باليعقوبيين نسبة لفرقة اليعقوبيين الميسحية التي صادرت على باقي الفرق -كالنساطرة- حرية الاعتقاد والممارسة. وأصبح يشار لكل من لديه نزوع إلى الاستبداد بالنزعة اليعقوبية، وهنا إن الفردية كنزعة حداثية احتقرت وقزّمت أشكال الألفة الجماعية والتقاليد والأعراف... فشبّهت بالنزعة اليعقوبية.

(٢) كاتزنشتاين، **الحضارات في السياسات العالمية**، مرجع سابق، ص١٠٨.

الجديد ليست مجموعة من المبادئ المتجاوزة لرغبات الفرد ومصلحته الشخصية التي يلتزم بها الإنسان؛ وإنما هي مجموعة من الإجراءات التي يتفق عليها أعضاء مجتمع ما، فإذا رأوا في يوم ما أن الرابطة الأسرية لا تتأسس وفقاً للقوالب السابقة نتيجة للواقع الجديد والمصالح المتغيّرة؛ فلا بدّ من الإقرار بها دليلاً على مسؤولية الإنسان وحريته المطلقة، وتحرره من ربقة الضغوطات اللاهوتية؛ فما الزواج في حقيقته- كما يدعون- إلّا عقد رضائي للمتعة الجنسية في الأساس الأول، ويمكن أن تتغيّر صورته ومبناه وغايته. فالأخلاق والقيم بمعناها الديني في منظومة الحداثة تتّسم بحد من الثبات وعدم التطوّر، بما جعلها منفصلة عن الواقع اليومي، بخلاف أخلاق الحداثة التي تعني في نهاية الأمر التسليم بما هو قائم والرضوخ له، والقدرة على تعديل القيم بعد إشعار قصير للغاية؛ والتغيّر السريع ومعايشة بيئةٍ كلُّ ما فيها يتغيّر.

وقد كان لتلك العلاقة الخاصة بين الإنسان ورغباته التي ما انفكّت تتجدّد في طور الحداثة -حيث الأوهام الناعمة والأساطير المؤسسة لمجتمعات جديدة، والمطامح المتزلّجة- أثر في تيهان الإنسان وسط هذا الركام؛ وأصبح نتاج علاقات اجتماعية جد سريعة ومتغيرة، بحيث ضل كثير من الناس طريقهم، مما نتج عنه انعكاسات كارثية على الإنسان والأسرة والمجتمع والوجود؛ تجسّدت في شعور مستمر بالقلق والتوتر العميقين، وخوف أبدي من انحلال عرى الحياة الاجتماعية إلى فوضى لا حدّ لها، وأحداث القتل الغامضة، وفصول العنف الدموي المجاني؛ وبذلك، تحوّل هذا النمط من الحياة إلى ملهاة "تراجيدية" يتحكّم فيها المجانين والأوغاد؛ مما جعل أحد نقاد الحداثة يصف الوضع بأنه: "نوع من عدم الراحة الذي يعدّه الكثيرون نوعاً من الخواء أو فقدان المعنى، الذي غالباً ما يصيب معظم الناس بالرهبة والخوف."(١) لذلك، سمّى المفكر

(١) رزبرج، نيكولاس. **توجهات ما بعد الحداثة**، ترجمة: ناجي رشوان، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠٠٢م، ص١٩٢.

الفرنسي الكبير غارودي عالَمَ الحداثة وما بعدها بفلسفة موت الإنسان،[1] ولا شك في أنه يشير إلى نهاية الإنسان كنوع وكسيّد مسؤول له غاية ووظيفة.

ثانياً: رؤية نقدية لمنظومة القيم الأسرية في الفكر الغربي الحديث

١- منظومة القيم الأسرية في الفكر الغربي الحديث:

لقد قزّمت الحداثة دور الدين لاعتبارات فكرية وسياسية وعلمية، ورأت فيه مرحلة من مراحل تطوّر العقل الإنساني تزول مع بلوغ الإنسانية مرحلة العقلنة والعلم، فينفتح مجال جديد تتبدى فيه الذات في كل وقت وواقع في شكل جديد، ولم يعد لأي فرد الحق في ادعاء امتلاك الحقيقة أو نقلها، فالحقيقة في الواقع الجديد نسبية، وعلى ضوء هذه النسبية تبنى المجتمعات الجديدة، فتعاد صياغة فكرة الالتزام الأخلاقي والعقود الاجتماعية والبنية الاقتصادية... وهكذا. ويشرح مطاع صفدي تجليات العقل الغربي وتبدي مرايا ذاته بقوله: "إذا كان ثمة مدخل حقيقي لفهم العقل الغربي فهو صراعه مع الحداثة، وكانت قصة هذا الصراع تعني قصة نقد العقل الغربي لذاته باعتباره هو العقل دون أية تابعية أو تخصص، وهي قصة نقد هذا النقد كذلك، ولعل نقد النقد يشكل أهم خصوصية لهذا العقل الغربي؛ لأنه هو الذي لا يستريح لإنتاج ولا لحصيلة إنتاج ويصعد دائماً من المنتج إلى الآلة والواسطة والجهاز الذي فكّر وصنع وابتكر أشكال التفكير والصنع. ما ارتاح عقل الغرب إلى ذاته ولا إلى أية منظومة ثقافية أو مجتمعية أو تقنية، بل حفّزه نقد النقد دائماً إلى أن يفك عقاله من كل جهاز يحاول احتباسه."[2] والسلوك

---

(١) غارودي، روجيه. **البنيوية: فلسفة موت الإنسان**، ترجمة: جورج طرابيشي، بيروت: دار الطليعة، ط٢، ١٩٨١م.

(٢) صفدي، مطاع. **نقد العقل الغربي: الحداثة ما بعد الحداثة**، بيروت: مركز الإنماء القومي، ط١، ١٩٩٠م، ص٥.

الإنساني أمكن تغييره، وأصبح الإنسان -كما يعبّر المفكر الهولندي "رزبرغ"- وحدة تصنعها عوامل اقتصادية واجتماعية معيّنة.[1]

إن التأمل في المنحى التطوري لقيم الحداثة، ومن ثم تطور القيم الأسرية فيها باتجاه السلب، يؤكد ما ذهب إليه نقاد هذه الحداثة في أنها كمونية مادية تتصارع ضمن بنيتها الداخلية المادية "الماركسية" والفردية "الليبرالية"؛ وتتجسّد في وعي مصادم للمرجعيات الدينية والأخلاقية، وكل من ينادي عموماً بالمصادر المتجاوزة.

إن عالم المادية "الدياليكتيكية" في نظر أصوليي "الماركسية" هو عالم إلهي في زيّ مادي لا يمكن له التعايش أبداً مع المرجعيات الغربية أو الشرقية. إن الإنسانية والتاريخ لها المكانة الواسعة، وينبغي رويداً رويداً أن تحل محل الدين،[2] وينبغي -حسبهم- أن يكتشف الفاشلون ما قاله الفيلسوف لوباك من أن: "في فكرة الله المنهارة تحرُّر الإنسان."[3] وأردتُ من خلال هذه النقطة البدء لتحليل نقدي موضوعي لقيم الأسرة في منظومة الفكر الغربي الحديث، فالقول الذي يدّعيه بعض العلمانيين العرب من أن الليبرالية تختلف في قيمها عن الماركسية، وأنها تؤمن بالقيم الأخلاقية هو دعوى ساقطة؛ لالتقائها مع الجدلية الماركسية في الكمونية المادية، وفي القيم التي تخدم الذات الفردية "البيولوجية"، التي أخضعت المبادئ لخدمتها، ووظفت البحوث "الأنثروبولوجية" والإناسية لبلورة رؤية جديدة في هرمية المجتمع، يكون الرأس فيها ذات الفرد ونزعاته؛ فأصبحت البنية الاجتماعية في الغرب عموماً تسير في منحى أفقي لا امتداد فيه ولا جذور،

(١) رزبرج، **توجهات ما بعد الحداثة**، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) البيطار، نديم. **الإيديولوجيات الثورية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٧٨٧.

(٣) المرجع السابق.

ولا خضوع لسلطة علوية أو أبوية أو دينية؛ فالفرد مرجعية ذاته، وتغيّرت أشكال الأُسر وفقاً لجهة النظر الكثيرة، فالنظر إلى الأسرة منذ فجر التاريخ كان يأخذ الصور الآتية:[1]

- النظر إلى الأسرة من خلال الجنس؛ فنجد الأسرة متعددة الزوجات وأخرى لزوجة واحدة.
- والنظر إلى الأسرة من خلال السلطة، ونجد شكل الأسرة التي يحكمها الشيوخ أو كبار السن، أو نجد أسرة السلطة الأبوية أو أسرة سلطة الأم.
- واقتصادياً، نجد أسرة مستقلة استقلالاً ذاتياً؛ أي عندما يكون في وسعها أن تنتج بذاتها كل ما تحتاج إليه لتعيش دون رفد الآخرين.
- ونجد أسرة تبعية عندما لا تستطيع الأسرة إلاّ أن تؤلف جزءاً من حركة اقتصادية واسعة وكاسحة، وتكون من ثم تابعة لها على نحو جزئي أو كلي لتلبية حاجاتها.

وقد اندثرت جلّ الصور السابقة في الغرب عدا الصورة الأخيرة التي تمثل أقلية لأسر لا تزال تتشكل على أساس الرباط الديني والأخلاقي، لكنها مثقلة بترسبات الحركة الاقتصادية الصماء، من خلال الضرائب الباهظة والإغراءات الضاغطة والضرورات المتزايدة، لذا، توسّعت الأسرة النواة أو النواتية واندثرت الأسرة الممتدة. والأسرة النواة هي الأسرة المكونة من الزوجين وأطفالهم، وتتسم بسمات الجماعة الأولية، وهي النمط الشائع في معظم الدول الغربية، وتتسم الوحدة الأسرية فيها بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، بسبب صغر حجمها والاستقلالية في المسكن والدخل عن الأهل، وتُعدّ وحدة اجتماعية مستمرة لفترة مؤقتة كجماعة اجتماعية؛ إذ تتكون من جيلين فقط وتنتهي بانفصال الأبناء ووفاة الوالدين، وتتسم بالطابع الفردي في الحياة الاجتماعية.

---

(١) صالح، **الأسرة والعولمة: جدل الاختلاف والحوار**، مرجع سابق.

والسبب الأساس في اندثار الأشكال الصلبة للأسرة الغربية مرده إلى العقيدة الجديدة -كما أشرنا إلى ذلك في السابق-؛ فالرأسمالية في طورها الأخير انطوت على أبعاد فكرية وواقعية مدمرة، خلقت زماناً ومكاناً وهميين لغالبية ضعيفة تبرمج وفقاً للترشيد المادي العولمي، وقد تحدث "ديفيد هارفي" عن إعادة الإنتاج الاجتماعي في الحداثة الغربية؛ فنظراً للصعوبة التي خلقها رأس المال والمجسّدة في التمزّق والهامشية والتغيّر المطرد المرتبط بحركة النقود، فتحت الأبواب واستعانت بـ"ميثولوجيا" مبتكرة توسّلت بها لإنتاج أشكال زمانية ومكانية خيالية كجزء حيوي للإمساك بالمجتمع، والتعويض عن الهرمية المتكونة من الوحدات العائلية والأسرية. هذه "الميثولوجيا" دائرة في فلك الترشيد المادي ودغدغة المشاعر والغرائز الفردية، وأرادت بعث ما تم خسرانه في مخيال الفرد؛ يقول هارفي: "فالخرافة تقدّم بأشكال مختلفة (بعث التقاليد والذاكرة الجماعية والمحلي والبلدي والهوية الثقافية) على نحو أكثر دهاء وبراعة من الشعارات الفظة للنازية. إلا أنه من الصعب العثور على أمثلة على طرائق اشتغالها في المجتمع المعاصر من دون الاصطدام بتفسير ما لفكرة وجود "زمان ومكان لكل شيء"، (....) فداخل ذلك المكان تعلّمنا كيف نحلم ونتخيّل؛ هناك: الوجود هو في ذاته قيمة، فالحياة تبدأ سهلة مقفلة محمية مع كل دفء البيت (...) هي ذي البيئة التي تنشأ فيها الكائنات الحيّة (...) وفي ذلك المكان البعيد تعيش ذاكرتنا وخيالنا معاً، وباستمرار يتساقيان الكأس نفسها ويمعنان فيها اتساعاً (...) عبر الأحلام وعبر كل مكان: مسكن مررنا فيه يبعث فينا شيئاً من روعة الأيام الأولى الخوالي حيث الكنوز هناك. وبعدما نغدو في المسكن الجديد (المسكن الحلم)، وحين تعود إلينا ذكريات الأمكنة الأخرى التي عشنا فيها نسافر إلى أرض الطفولة التي لا تتغيّر، وإلى الأشياء التي جعلناها لا تتغيّر وفق كل الأشياء المنسية."[1]

(١) هارفي، **حالة ما بعد الحداثة**، مرجع سابق، ص٢٥٧-٢٥٨.

فها هي الحداثة في آخر تجلياتها، تريد تأسيس كيان وهمي داخل الكيان المسلوب، تؤجج فيه الحنين للماضي.. للريف والمدينة والمحلة والجيرة والجماعة، وما تلك إلا الأسرة الممتدة التي انقرضت، وهي الأسرة التي تقوم على عدة وحدات أسرية تجمعها الإقامة المشتركة والقرابة الدموية، وهي النمط الشائع قديماً في المجتمع ولكنها اليوم منتشرة في المجتمع الريفي بسبب انهيار أهميتها نتيجة تحوله من الزراعة إلى الصناعة، وتتنوع إلى أسرة ممتدة بسيطة تضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم، وأسرة ممتدة مركبة تضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام، وهي تعدّ وحدة اجتماعية مستمرة لما لا نهاية؛ إذ تتكون من ثلاثة أجيال وأكثر، وتتسم بمراقبة أنماط سلوك أفراد الأسرة، والتزامهم بالقيم الثقافية للمجتمع، وتعد وحدة اقتصادية متعاونة يرأسها مؤسس الأسرة، ويكتسب أفرادها الشعور بالأمن بسبب زيادة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة.

لقد ابتدأ انهيار الأسرة في الغرب بانهيار القيم الحضارية أولاً، ثم انهيار القيم الأسرية التقليدية؛ ولنَضَع الموضوع في سياقه المعرفي نورد أبرز هذه الأسباب، مستئنسين بالنتائج التي رأيناها عندما تحدثنا عن الأسرة والقيم الأسرية في الغرب، حيث خلفية إنتاج القيم ونمط التفكير السائد المرتبط بنظرية المعرفة الغربية، وحيث غلبة النسبية والعدمية والإلحاد. وأبرز هذه الأسباب:

أ- العلمنة الشاملة:

والمقصود بها: الاتجاه اللاديني الذي أقصى ويقصي المرجعيات الدينية من جميع مجالات الحياة، ويرفض المنظومات المتجاوزة للمادة التي تؤمن بالغيب والالتزامات الأخلاقية، وقد تم علمنة القيم الأسرية بالتدريج من خلال الدعوة إلى ما يسمى تحرير المرأة، والمناداة بدورها المجتمعي الذي تتقاسمه مع الرجل أو تتفوق فيه عليه. ومن هنا، نشأ اتجاه "الجندر" الذي يرى نفسه في صراع مستمر مع الرجال. فالمرأة في إطار العلمنة الشاملة لا ينظر إليها

كالنظرة التقليدية التي جعلت منها مربية أطفال أو أُمّاً عطوفاً أو زوجة تنهض بأعباء زوجها؛ بل هي الكائن الاجتماعي الذي لا تتحقق هويته سوى في شبكة العلاقات الإنسانية والاجتماعية الواسعة، ثم تدرجت إلى مفهوم الفرد الذي تتحقق كينونته في مرجعية الذات. والمرأة أسمى وأجمل ما في الوجود حسب التسويق الجمالي لهذا الطرح، ومن ثمّ، فعليها أن تبدي كل نزعتها الجمالية والأنثوية لتصل إلى الإشباع، ولتكون وحدة اقتصادية تساهم في الإنتاج والنماء عبر الإغراء والدعاية والجذب الجنسي. وقد تطور تحديث المرأة إلى الدرجة التي تجاوزت فيها الاستغناء عن الكيان الأسري والإنجاب، بل ظهور نزعة تؤكد وجود حتمية أنثوية تنسخ أية حتمية تاريخية؛ أي: إن عالم المرأة يصبح عالماً أيقونياً مستقلاً تحكمه رؤية معرفية مستقلة، تزعم أن الرجال ليس بمقدورهم فهم المرأة وأنه لا يمكنهم دخول عالم النساء؛ فالعلاقة تتحول إلى السلب، أي: علاقة أنثى بأنثى؛ لأنهن الأقرب إلى فهم بعضهن، وهذا هو اتجاه الجندر. بل إن هذا الاتجاه في الغرب تطوّر لينادي بحقوق الشواذ وبقانونية الزواج المثلي، أي: رجل برجل أو أنثى بأنثى، ووصل الحال بالحركة النسوية الجندرية إلى اعتبار الصراع مع الرجال صراع أغيار، وكما قال عبد الوهاب المسيري: "أخبرتني إحدى زعيمات حركة التمركز حول الأنثى أن اللقاء الجنسي بين الرجل والمرأة هو بالدرجة الأولى مواجهة سياسية."(١)

ومن مظاهر علمنة الأسرة: اعتناق المرأة لفكرة أن جسدها ملكٌ لها، ومن ثمّ، لها الحق في التعبير عنه بشتى السبل كالممارسة الحرة للجنس دون أي قيد، وممارسة السحاق بوصفه أجلى صور الحرية في تحررها من سطوة الرجل. واليوم نرى المظاهرات الكبيرة التي عمت ألمانيا وفرنسا في الأيام الأخيرة للمطالبة بتجسيد وعد الحكومات باعتماد زواج المثليين والشواذ والمعتمد لدى كثير من دول أوروبا الغربية.

---

(١) المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، مرجع سابق، ص١٦٣.

إن التخوف الذي أبداه بعض النقاد الغربيين عن توقع انقراض المجتمع الأوروبي في طريقه إلى التحقق مادياً بعد أن تحقق معنوياً؛ إذ "إن الأوضاع الأسرية الصعبة جعلت المفكرين الأوروبيين يخشون على الجنس الأبيض من خطر الزوال، فيذكر "علي عزت بيجوفيتش" أن معدل المواليد في ألمانيا قد انخفض بحيث إن الألمان قد يتلاشون في القرن القادم، ويضيف: بأن تقديرات السكان الذين يبلغ تعدادهم في السبعينيات ٥٢ مليوناً سوف ينخفض إلى ١٧ مليوناً مستقبلاً، كما أن التقرير الإحصائي السنوي للسويد يشير إلى أن كل واحد من اثنين من أطفال السويد هو الطفل الوحيد في الأسرة، وينطبق الأمر نفسه على تشيكوسلوفاكيا التي يرى سكانها أن الأسرة التي تتكون من ثلاثة أطفال ترف غير معقول.[١]

وظهرت أشكال غريبة جداً من العلاقات الاجتماعية نتيجة تحطيم الميثاق التقليدي المقدس في انبناء الرابطة الزوجية على الشرعية الدينية والاعتراف الاجتماعي؛ فضاعت فرص اللقاءات الجماعية لمناسبات الأفراح وسادت اللحظة السادية التي تتميّز بالسكون وانفصال كل شيء عن الغاية والقيمة. يقول المسيري: "وهناك بطبيعة الحال الشكل المتطرف من علمنة حفل الزفاف وهو إسقاطه تماماً باعتبار أن الزواج فعل طبيعي عادي مادي لا يختلف عن أي فعل آخر -وهذا بالطبع مرتبط بعلمنة الجنس- ولا يحتاج الأمر لأي احتفال من أي نوع، ومن ثم، تختفي الأفراح من لحظات الزواج كما تختفي الأتراح عند الطلاق، فكلها أمور عادية طبيعية."[٢] كما ضاعت القوامة من الرجل، وأصبح القرار مشتركاً، وضاع الأطفال في تنازع الإرادتين، وتاهت المرأة في البحث عن الاكتفاء الاقتصادي، وفتش بعضهم عن روابط بديلة للهروب من التكاليف الباهظة للزواج المؤسسي، وبرزت ظاهرة جدّ غريبة وهي هروب

(١) مطبقاني، مازن صالح. **الغرب من الداخل: دراسة للظواهر الاجتماعية**، مركز المدينة المنورة لدراسات وبحوث الاستشراق، كتاب منشور على موقع المركز: www.madinacenter.com.

(٢) المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، مرجع سابق، ص١٦١.

الآباء وتركهم لأطفالهم في رقبة الأمهات، فتصاعد ما اصطلح عليه في الولايات المتحدة بتأنيث الفقر؛[1] مما فتح الباب على مصراعيه لتجارة الدعارة واسترزاق النساء بأجسادهن، وارتفع معدل الإنجاب خارج العلاقة الشرعية مع عدم وجود المسكن والمأوى الأسري الدافئ، فكان مصير نسبة عالية من الأطفال بيوت الرعاية الاجتماعية. وهكذا تداخلت الأصول والأنساب وتوسّع المجتمع الهجين واللقيط فازدادت الجرائم وأحداث القتل المختلفة فضلاً عن ظواهر الانتحار. ولذلك، تعدّدت النقابات والجمعيات، وكلٌّ له مطالبه (جمعيات حقوق المرأة وجمعيات حقوق الطفل وجمعيات المشردين)، وحلَّ الصراع والتقاضي عبر المحاكم بدل التراحم المعهود في الأسرة التقليدية، "وتحل العلاقات التعاقدية الرشيدة البرانية محل العلاقات التراحمية المبهمة الجوانية، ويتحوّل الأطفال -على سبيل المثال- إلى وحدات اقتصادية منتجة في سن مبكرة."[2]

ونتيجة لهذا التعاقد العلماني ارتبطت الحضانات ببيوت المسنين كنتيجة طبيعية لإهمال الأطفال: فالحضانة تضم أبناء بلا آباء، وبيوت المسنين تضم آباء بلا أبناء.كما تم الاعتراف بنسب الطفل غير الشرعي فازداد الإنجاب خارج إطار العلاقة الشرعية هروباً من الصراع وتكاليف التقاضي والطلاق، وظهر تأجير الأرحام والعلاقة المأجورة التي تقوم المرأة من خلالها بتأجير رجل يمارس معها الجنس من أجل الإنجاب مقابل مبلغ مالي -على أن لا يطالب بأي حقوق ووصاية تجاه المولود-، وهذا شائع جداً خاصة في الطبقة الميسورة ونساء المال والشهرة.

ب- الفردية المتضخمة:

من المفاهيم المؤسّسة لقيم الحداثة: مفهوم الفردية؛ الذي يعني الحرية المطلقة في التعبير عن الذات في شتى مجالات الحياة، بحيث يبتعد عن

(١) المرجع السابق، ص١٥٨.

(٢) المرجع السابق.

الأنماط والتقاليد والمحاكاة والروابط الاجتماعية والأخلاقية. وتضخّمت الفردية في القرن العشرين نتيجة الفلسفات الطاغية للحركات الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تعاظمت مع التشكّلات الحداثية. ويمكن عدّ كتاب الأمريكي "جوناثان رابان": "المدينة الناعمة" المنشور عام ١٩٧٤م تأريخاً جديداً لحداثة جديدة قامت على نوع جديد مشكّل للمدينة قائم من جيل فريد من الموظَّفين وأصحاب المهن حياتهم غير مستقرة ومتغيّرة باستمرار، فطبعت المدينة حياتهم طابعاً يعبّر عن مضمونها في التغيّر والتبدّل والطموح اللامحدود والسطحية والشفافية، وانعكس ذلك على نوع المعمار واللّباس والأكل وكل شيء في نمط الحياة: "فقد غدت الهوية الشخصية ناعمة مائعة ومفتوحة دائماً على ممارسة الإرادة والخيال سواء كان الأمر للأفضل أم للأسوأ؛ فإن المدينة تدعوك باتجاه إعادة تشكيلها كيفما تستطيع العيش فيها، يكفي أن تقرّر أنت كيفما تكون وستجد أن المدينة التي تريدها هي بجانبك.. قرّر ما شكل المدينة الذي تريده وستجد أن هويتك قد تماهت فيها."(١)

ويُطلَق على هذه الفردية المتضخمة: "النزعة الجنينية" الراغبة في فقدان الذات والوجود والممتزجة بصفات الكائنات الطبيعية ذات التوجه البهيمي. فصحيح ما يقال عن ضرورة تلك العلاقة الخاصة بين الإنسان وموضوعاته التي ما انفكّت تتجدّد في طور الحداثة؛ إذ الأوهام الناعمة والأساطير المؤسسة لـ"يوتوبيا التكنولوجية" والمطامح المتزلّجة، إلاّ أن الإنسان تاه وسط هذا الركام وأصبح نتاج علاقات اجتماعية جد سريعة ومتغيرة بحيث ضل كثير من الناس طريقهم؛ مما نتج عنه انعكاسات كارثية على الإنسان والوجود تجسّدت في شعور مستمر بالقلق والتوتر العميقين، وخوف أبدي من انحلال عرى الحياة الاجتماعية إلى فوضى لا حدّ لها، وأحداث القتل الغامضة وفصول العنف الدموي المجاني، وبذلك تحوّل هذا النمط من الحياة إلى

---

(١) هارفي، **حالة ما بعد الحداثة**، مرجع سابق، ص١٩.

ملهاة "تراجيدية" يتحكّم فيها المجانين والأوغاد. وما ولادة "تيار الحنين" في الغرب[1] الذي يرغب بشدّة في العودة إلى طبيعة الإنسان الأصلية وهي ما يصطلح عليها بـ"الإنسان الإنسان" الذي يعتبر لوجوده معنى؛ إلاّ دليل ومظهر من مظاهر خواء الحداثة.

ت- السيولة والميوعة:

يرجع المسيري مفهوم السيولة والميوعة إلى "أخلاق الصيرورة؛"[2] إذ انبناء الواقع على العلم و"التكنولوجيا" والعقل بوصفهاآليات وحيدة، مع تجاهل البعد الإنساني والمعرفي (الكلي والنهائي)، ولذلك، فالأخلاق ليست مجموعة من المبادئ المتجاوزة لرغبات الفرد ومصلحته الشخصية التي يلتزم بها الإنسان؛ وإنما هي مجموعة من الإجراءات التي يتفق عليها أعضاء مجتمع ما. ويُعدُّ هذا المفهوم غريباً يحتوي بداخله على تناقض جوهري؛ فالأخلاق تتّسم بحد أدنى من الثبات والانفصال عن الواقع اليومي بخلاف أخلاق الصيرورة التي تعني في نهاية الأمر: التسليم بما هو قائم والرضوخ له، والقدرة على تعديل القيم بعد إشعار قصير للغاية، والتغيّر السريع، ومعايشة بيئةٍ كلُّ ما فيها يتغيّر. وطبقاً لكل ما سبق، ولد مصطلح "السيولة" الذي يعني سقوط الإنسان في الميوعة وقابلية التشكّل وفق جميع المتطلّبات، فاستحق أن يكون إنساناً سائلاً في مقابل الإنسان الصلب المقاوم لرغباته ونزواته والحريص على مبادئه إلى أن يصل إلى لحظة "التحقق النماذجية" حين يصير مع أشباهه مجتمعاً نسقاً آلياً نمطياً خاضعاً للحسابات الكمية، يشبّهها المسيري بعالم "كافكا وبكيت"؛ إذ يجد الأفراد أنفسهم داخل متاهة من الأوامر التي تأتيهم من مصادر مجهولة لا يعرفونها، يتردد صداها داخل قفص حديدي مطبق لا إنساني، وهذه المصادر لا تؤمن إلاّ بنمذجة هؤلاء المساجين وفق الترشيد المادي البحت.[3] فحقَّ لهذا الإنسان أن

(١) المرجع السابق، ص٢١.

(٢) المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، مرجع سابق، ص٢٢-٣٢.

(٣) المسيري، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، مرجع سابق، ص١٧٣.

يكون قاموسه المادي مكوّناً من: جينوم وقرد متطوّر، وعابث يائس، وجسد ذو نزوات وشهوات حقه الزنا والخنا، وسوق استهلاكية، وآلة ولاّدة، وعامل من العوامل، ورقم مضاف، ومورد وظيفي، وصدفة ملقاة في الحياة، ولغز غنوصي لا يُحل، وحيوان قوي مستريح في قرديته. هذا هو قاموس الأنسنة الحداثية بلغة منظّريها، لا هي حلّت مشكلته مع الذات بتعريفه حقيقته، ولا حلّت مشكلته مع الكون وصراعه الأبدي الذي انتهى بتنميطه ورميه في المجهول بوصفه حلقة من الحلقات غير المنتهية، ولا هي شفت له سبب تعلّقه الفطري بالغيب وعطش الروح للمعنى، ولا هي كرّمته بإعطائه حقوقه ومكّنته من شرفه بوصفه سيّداً للكون.... والمحصّلة: أن هذه الفلسفة انتهت -كما قال الناقد الفرنسي لوفيفر- بفقدان فظيع للبراءة[1] وقضت على إنسانية الإنسان، فهي كما قال جارودي "فلسفة موت الإنسان."[2]

ث- التنميط المادي:

هذا المفهوم هو حالة مثالية تريد فلسفة الحداثة تكريسها عبر إخضاع الإنسان تماماً لمنطق الآلة الذي لا يعرف التوقّف، وتتجسّد -كما يرى المسيري- في صورة "السوق/ المصنع"؛ إذ التعاليم المادية الصارمة؛ وأهمها تحول الطروحات الاقتصادية وانقلابها من المفهوم القيمي إلى المفهوم الكمي الإنتاجي أو ما يسمى بقيم (السوق/ المصنع) التي لا تكترث بالفرد ولا بالإنسان ولا بالخصوصيات ولا بالغائيات أو القيم الإنسانية، فهي تتجاوز الإنسان ويخضع لها. ولذلك، كانت المقاربة الجديدة لمفهوم الأسرة في الدول الأكثر رأسمالية أنها كيان لأداء وظيفة اقتصادية بعد أن كانت كياناً لحفظ الوحدة الاجتماعية.[3]

---

(1) لوفيفر، هنري. **ما الحداثة**، ترجمة: كاظم جهاد، بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٣م، ص١٠٥.

(2) غارودي، **البنيوية: فلسفة موت الإنسان**، مرجع سابق.

(3) المسيري، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، مرجع سابق، ص١٧٧.

وقد كان أول ضحايا منطق الآلة: المرأة، فقد تركت بيتها وأطفالها، لتنغمس في سباق محموم مع السوق لسد الحاجيات التي تتطلبها حياتها منقطعة الجذور لفقدان الزوج الهارب أو المطلّق، أو والد الأطفال خارج الإطار الشرعي، وفتحت بذلك الباب لتشرد الأطفال وانحرافهم وشذوذهم وتلقيهم تعاليم الحياة من الشارع، وبدورها (المرأة) اضطرتها ظروف اللهث وراء الرخاء أو الحد الأدنى في المعيشة للتسول والبغاء، وقد ذكرت دراسات غربية كثيرة هذه المعضلة التي تحولت مع مرور الزمن إلى تجارة عادية؛ ولذلك، رأينا الجرائم المختلفة من الأطفال دون سن البلوغ وتجارة البغاء على نطاق جد واسع، بل إن الأمر وصل إلى النظر إليه على أنه من سوق الأعمال المهمة، وظهر الاستغلال الجنسي في مناطق العمل، وأعلنت أرقام مثيرة للصدمة بالنسبة لممارسات دعارة الأطفال.

ج- فقدان الهوية والمعنى:

ظهرت مع حركة الحداثة أصوات تنادي بتجاوز الحقيقة والثبات والهوية بمعناها المنطقي الذي يحيلها إلى حقيقة ماثلة وتاريخ وتراث، وتم تفكيك العقائد ومنهجيات التفكير السابقة، فحلول واقع حياة الإنسان المعاصر تكمن في تغيير هذا القالب أو الجهاز العقائدي، وامتلاك القدرة على إعادة صياغة منظومة فكرية جديدة. إن معظم هذه الاستنتاجات والخلاصات -شعوراً أو دون شعور- تُحيل نفسها على مبدأ الانفصال والانقطاع التاريخي الذي أقامه مفكرو الحداثة من أجل تجاوز المرجعيات الدينية والقطع معها مرجعاً وهوية.[1] ولذلك، أصبحت مقولات (المرجع، والالتزام الأخلاقي، والتوحّد، والوحدة) في خضم الخرافات التي تعالج ضمن مفهوم الأسطورة مع بداية الثمانينات -في اعتقاد كثير من مفكري

---

(١) إبراهيم، عبد الله. **المركزية الاسلامية**، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠١م، ص٤٠.

الحداثة في الغرب، خاصة الألمان والفرنسيين-.[1] يقول مترجم كتاب "البحث عن التاريخ والمعنى في الدين" للكاتب الروماني "ميرتشيا إلياده" -وهو يشرح نظرة العقل الحداثي إلى المجتمعات المؤمنة التي يسميها "المجتمعات التقليدية"-: "يلاحظ إلياده أن الأسطورة تمثّل في المجتمعات التقليدية الحقيقة الأخيرة عن الزمن الأولاني؛ أي: ذلك الزمن الذي ظهر فيه المقدّس أول ما ظهر منشئاً بذلك قوام العالم وتركيبته. وتقدّم الأسطورة عادة وصفاً للأحداث البدائية الأولانية التي جعلت العالم والكون والمجتمع وكل الموجودات على ما هي عليه."[2] ولذا، حاولت الحداثة في تجلياتها الأخيرة نقض مفهوم الهوية ومن ثم التأسيس معرفياً لمرجعية العدم؛ أي: إن الأصل في الأشياء عدم تعلقها بأي حقيقة أو مرجعية فتبقى بذلك أسيرة للواقع المتقلب وسجينة في قلب الصيرورة.

وهذا ما كان على مستوى القيم التقليدية للأسرة؛ إذ تم تجاوز المفهوم التقليدي للرابطة الزوجية والمؤسَّس على الاعتراف الديني والاجتماعي وارتبط بالمصلحة الفردية ومناسبات الظروف والوقائع، فسقطت القداسة عن الكيان الأسري وحل اللقيط محل الشريف والمعروف النسب. وتعدى الأمر إلى دمج دراسات العائلة والأسرة ضمن دراسات "الأنثروبولوجيا"؛ إذ مزج البنيويون بين الروابط الأسرية القائمة على المرجعيات الدينية من جهة وروابط أسر القبائل البدائية من جهة أخرى.[3] فقد اعتمد أكثر المفكرين التعريف الماركسي -في أن المرأة لجأت إلى الرجل في مراحل البداوة الأولى لشعورها بالضعف ولتحقيق الأمان بجانب

---

(١) الشيخ، محمد. **المثقف والسلطة: دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر**، بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٩١م، ص٥٣.

(٢) إلياده، ميرتشيا. **البحث عن التاريخ والمعنى في الدين**، ترجمة: سعود المولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٧م، ص٣٠.

(٣) ستراوس، **الإناسة البنيانية**، مرجع سابق، ص١٢-١٣.

الرجـل-.[1] بـل امتـدت الدراسـات النفسـية الفرويديـة لتطـال الأسـرة؛ إذ رأى فرويـد أن مبـدأ اللـذة هـو الباعـث الحقيقـي للتسـرّي، وأن الدافـع الجنسـي هـو محـور تصرفـات الإنسـان؛ ولـذا، ينبغـي أن لا يحـاط بضوابـط حتـى لا يتحـول إلـى كَبْـت، بـل الحـل فـي الإباحـة الجنسـية للتخلـص مـن عقـدة الجنـس القابعـة فـي لاوعـي الإنسـان.

٢- رؤية عامة للبديل الإسلامي في القيم الأسرية:

في مقابل ما رأيناه من تركات القيم الحداثية وللخروج من هذا التيه، يرى الإسلام أن الإنسان صاحب رسالة ومهمة في الحياة، وتنعكس هذه الرسالية في حياته (فرداً وأسرة ومجتمعاً وأمة). قال عباس محمود العقاد: "الإنسان في عقيدة القرآن هو الخليفة المسؤول بين جميع ما خلق الله، يدين بعقله فيما رأى وسمع ويدين بوجدانه فيما طواه الغيب فلا تدركه الأبصار والأسماع."[2]

إن الإنسان في القرآن هو ذاك الفاعل في ساحة الوجود بالخير والعطاء والإعمار والتعلّم والتعقّل والتأمل، فلا حدود لفعله الإيجابي إلاّ ما حدّه الخالق سبحانه. نجد ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [التوبة: ١٠٥] وكما قال المفسّرون في تفسير الآية: فإن الأمر بالعمل جاء في الآية مطلقاً فشمل كل ما فيه مصلحة الإنسان والكون والحياة سواء مصلحة دينية أو دنيوية،[3] على أن تستقصد مرضاة الله ورسوله؛ أي: أن تربط بالمصدر والمرجعية دائماً، ولذا، فالإنسان في القرآن هو المتحرر من عبودية الأنانية وشهوات النفس ولذات الجسد إلى الالتزام الأخلاقي الذي يعرّفه بحقوقه وواجباته ويضبط له

(١) المسيري، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، مرجع سابق، ص١١٩.

(٢) العقاد، عباس محمود. **الإنسان في القرآن**، القاهرة: دار الإسلام ودار العلوم، ١٩٧٣م، ص١٠.

(٣) ابن عاشور، محمد الطاهر. **التحرير والتنوير**، تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، (د. ت.)، ج١٢، تفسير الآية ١٠٥ من سورة التوبة. ومما جاء في تفسيره لهذه الآية: "ولذلك كان حذف مفعول **(اعملوا)** لأجل التعويل على القرينة، ولأن الأمر من الله لا يكون بعمل غير صالح. والمراد بالعمل: ما يشمل العمل النفساني من الاعتقاد والنية، وإطلاق العمل على ما يشمل ذلك تغليب".

شهوته ويوجهها التوجيه الصحيح لعمارة الكون وبناء الوجود ودعم التماسك الاجتماعي، ويكون جسده توأماً لجسد المرأة في إطار شرعي معترف به، ويثمر عن تلك العلاقة المقدسة ثمارٌ يانعة لها كرامتها التي شرّفها الله بها عند استخلافهم في الأرض وتفضيلهم عن جنس المخلوقات الأخرى، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ ﴾ [الإسراء: ٧٠] وتمتد ثمار هذه العلاقة المباركة لتتصل بثمار أخرى من أصلاب قريبة تشترك في الجذر الممتد هو الآخر بجذور ضاربة في الأعماق، فيكون ذاك الإنسان الممتد في التاريخ فيستشعر أبوة آدم ويستشعر بدء الخليقة ونعمة الكون ونعمة الحياة. وقد عبّر عن هذه الهوية الأسرية فتحي حسن ملكاوي حين قال: "وحين يبدأ تكوين الأسرة -من لقاء رجل بامرأة- تأخذ قيم الرجولة والأنوثة بالتحقق من هذا اللقاء، فللرجولة في الأسرة قيَمُها (قيمُ العناية والرعاية، وقيم القوامة والمسؤولية، وقيم القوة والمروءة)، قيمٌ كامنة في شخصية الرجل لا تأخذ حظها من النمو والظهور والاكتمال إلاّ بلقاء الرجل بالمرأة في بيت الزوجية وفي رحم الكيان الأسري. فهذا الرجل تكتمل عناصر الرجولة في شخصيته عندما يمر بمراحل التكوين الأسري كلها؛ فيكون ابناً لتنمو قيم البنوة في شخصيته، ويكون أخاً لتنمو قيم الأخوة في شخصيته، ويكون أباً لتنمو قيم الأبوة في شخصيته، ويكون كذلك عمّاً وخالاً وجدّاً، فهل ثَمَّة مكان لتنمو قيم الرجولة هذه إلا في داخل الأسرة الصغيرة والأسرة الممتدة؟! وكذلك هي أنوثة المرأة منبع لقيم عظيمة الشأن، فهذه الأنوثة مستودع للقيم الجمالية والأخلاقية والاجتماعية (قيم جمالية مادية ومعنوية، وقيم أخلاقية تفيض بالرحمة والحنان، وقيم اجتماعية تفيض بالرعاية والحماية والتدبير...)، وكلها عمليات امتداد واتصال بين أفراد الجنس البشري انطلقت من لقاء رجل وامرأة، فتعارفا -ربما في عرفات-، فكانت الأسرة الأولى (أسرة آدم وحواء)، ثم كانت القبائل والشعوب والأقوام والأمم على اختلاف أعراقها وألوانها ولغاتها، وما كان كل ذلك إلا لأجل التعارف. وصدق الله

العظيم: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحجرات: ١٣]."(١)

إن أهم ما قدّمه الإسلام لبناء منظومة أسرية متينة تساهم في حفظ النوع الإنساني وأصالة الحياة البشرية يتمثل فيما يأتي:

أ- تحديد الصورة الأسرية والإطار الفكري الحاكم:

لقد حسم الإسلام صورة العلاقة الأسرية والإطار الذي تدور فيه والغائية التي تصبو إليها؛ إذ كانت التعاليم الإسلامية تغييرية بالكامل مع ارتباط كل حكم من الأحكام بمقصد يدور معه؛ ولذا، أبطلت هذه التعاليم النظم القانونية أو الأسرية التي سادت في الجاهلية،(٢) ولم تجنح نحو الإفراط في مصلحة الإنسان أو التفريط في حقوقه التي تتحقق بها سيادته بالمعنى الاستخلافي القرآني. ولذا، وضعت الميثاق الجديد الذي يحرر الفرد من الذاتية والأنانية والأثرة في مقابل تحقُّق النزعة الاجتماعية، وتقاسم الحقوق والعدالة الكاملة لأفراد الكيان العائلي والأسري، وحظرت وحرّمت تحريماً قطعياً الشذوذ وما يؤدي إليه، وكل أنواع الفواحش والعلاقات التي تفتح باباً نحوها، وأبطلت كل العقود والعادات التي رُسّمت بمنطق القوة والغلبة والعصبية، أو التي قامت على أساس تجاري وعوض مادي أو تحصيل متعة لأجل مؤقت ومعلوم:

- فأبطلت زواج المقت، وهو زواج الابن الأكبر بزوجة أبيه بعد وفاته.
- وأبطلت زواج المتعة وأي عقد كان لأجل.
- وأبطلت زواج الشّغار، وهو تبادل النساء دون مهر؛ بأن يتزوج أحدهم بابنة الآخر مقابل أن يتزوج الثاني أخته أو ابنته كذلك.

---

(١) ملكاوي، فتحي حسن. "الأسرة منبع القيم"، **مجلة إسلامية المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عدد٥٥، كلمة التحرير.

(٢) حسين، أحمد فراج، والسريتي، عبد الودود محمد. **النظريات العامة في الفقه الإسلامي وتاريخه**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م، ص٢٤٧-٢٥٠.

- وأبطلت زواج الأخدان؛ وهو زواج رجال على امرأة واحدة.
- وقيّدت تعدد الزوجات بأربع بعد أن كان دون حصر، وبيّنت المقاصد والمصالح في ذلك التعدد؛ واشترطت له العدل مع توفر المكنة الزوجية الصحيحة.
- وأبطلت أنواع الطلاق السائد آنذاك، كطلاق الظّهار -الذي يعدونه طلاقاً مؤبّداً لا رجعة فيه؛ إذ فتح الإسلام باب الرجوع بالشروط المعروفة-، والطلاق المباح وهو الطلاق الذي لا حدّ لعدد الطلقات فيه. وأغلقت بذلك باب الهزل في مسائل الأسرة.
- ووضعت القواعد الجديدة للميراث، وأبطلت الصور التي كانت تقوم على أساس الولاء والتبني، وأبطلت ما خصصه الجاهليون للابن الأكبر في الاستيلاء على زوجة أبيه بعد وفاته بوصفها جزءاً من التركة.
- وأبطلت قواعد الإرث الجاهلية؛ التي تحصر حق الإرث في الرجال البالغين القادرين على حمل السلاح -دون المرأة والطفل-، وأعطيت المرأة حقها أُمّاً وزوجة وبنتاً وأختاً، وكفل الإسلام حقوق الأطفال مثلهم مثل الكبار.
- وحددت حقوق الوالدين من وجوب الطاعة والبر والعطف، وعدّت طاعتهما من طاعة الله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا ﴿٢٥﴾﴾ [الإسراء: ٢٣ - ٢٥]. وفرضت حقوق الأولاد في الحضانة والتربية والتنشئة الصالحة في جميع المجالات ابتداء باختيار الاسم إلى العدل بينهم.

ونظر الإسلام إلى المسألة الأخلاقية نظرة لها مكانتها؛ فلم يشرّع الأحكام المنظمة للأسرة لدافع اقتصادي أو بيولوجي بحت؛ بل قصد الصلاح الباطني

للإنسان واستقراره النفسي، ثم استقصد جملة المصالح الأخرى بالتبعية مع أن بعضها قد يكون ذا شأن. ولذا، وضع إطاراً أخلاقياً قيمياً لحراسة الكيان الأسري، ولضمان فلاح الحياة الزوجية والتنشئة الأسرية والاجتماعية، وهو ماثل في الأوامر الآتية:

- حرّم الشذوذ بجميع أنواعه، وحدّد صورة الزواج وأركانه وشروط صحته.
- أمر بالاحتشام في اللباس.
- ضبط الاختلاط ونظّمه، وشرّع الصور الممكنة لاختلاط الرجال بالنساء في غير مؤسسة الزواج.
- جعل أساس عقد الزواج الصفة الشرعية والاعتراف الاجتماعي، لكي لا يلتبس الزواج الصحيح بصور أخرى غير صحيحة.
- حصر القوامة والنفقة في الرجل، لتتفرّغ المرأة لمهمتها الأساسية والنبيلة، وهي تربية أطفالها والعناية بهم مع القدرة على التفرغ لزوجها لتحقيق العفاف والكفاف.
- أثبت النسب للرجل، كي لا تختلط الأنساب، بخلاف بعض الديانات والملل والأفكار التي حصرت النسب في المرأة فاختلطت واندثرت.

ب- غائية القيم:

والمقصود بالغائية في الرؤية الإسلامية: الحكمة المعنوية المرجوة من الأوامر والنواهي الشرعية والهدف المنشود من التقعيد للقيم. ولذلك، استندت الغائية الإسلامية كمنطلق على حقيقة الإنسان وقوامه وهدفه ومصيره. وقد تأسست

في موضوع الأسرة على جملة مبادئ تمايزت بها عن جملة المطارحات الحداثية والوضعية القديمة والمعاصرة. وفي الجدول المرفق

صورة عامة عن الاجتماع الإنساني والحياة الاجتماعية بين رؤيتين: الرؤية الغربية والرؤية الإسلامية:(١)

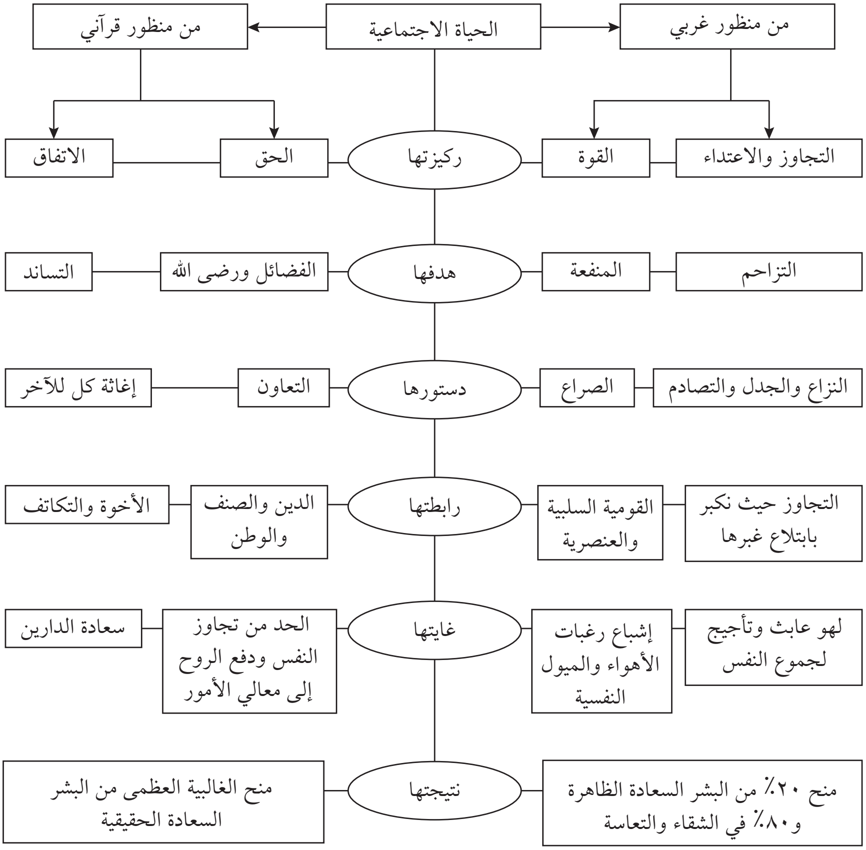

إن طرح فكرة الغائية مقدمة لفكرة الالتزام الأخلاقي التي تنقض القول بأن الأخلاق والقيم نتيجة الخبرة والمواضعة الإنسانية القابلة للتجاوز والتغيير كما ينص مذهب الحداثة. ومن أبرز سمات مذهب الغائية أنه منطلق من المنطق القرآني في النظرة إلى التاريخ والاجتماع البشري والإنسان، فنظر للفرد وهو

---

(١) الدغامين، زياد خليل. **من قضايا القرآن والإنسان في فكر النورسي: نظرة تجديدية ورؤية إصلاحية**، القاهرة: شركة سوزلر للنشر، ط١، ٢٠٠٩م، ص٤٦.

ينشأ في حضن الجماعة ويؤثر بقوتها، فهو صاحب مستقل من جهة يفعل ويختار بإرادته، ولكنه محكوم بدائرة المشيئة والسببية؛ فلا هو خارق كما صوّرته الحداثة، ولا هو مجرد رقم كما يعتقده التيار المادي والتيار الجبري. وفي مقالات الفقيه التونسي الطاهر الحداد ما يفسّر لنا كثيراً من أوجه الاختلاف بين الرؤيتين، فقد خصص جزءاً من كتابه المشهور "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" لتبيان الغاية من البناء القيمي في الإسلام، وخصوصاً ما يتصل بالفرد والأسرة، فقال: "إن عامة الشرائع إنما ترجع في حقيقة جوهرها ومرماها إلى أمرين عظيمين هما: الأخلاق الفاضلة وحاجة الإنسان في العيش، تؤيّدهما وتعدل ما بينهما حتى لا يتعارضا في الحياة. غير أن الشرائع السماوية أميل إلى ترجيح الأخلاق الفاضلة وجعلها السائدة على حاجة الإنسان، تسير على سيرها وتهتدي بهداها. ومن أجل ذلك، أوضح نبيّنا محمد ﷺ حكمته البالغة التي جاء من أجلها؛ إذ قال: "بعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق."(١) غير أن هذه الروح الطيبة الخالدة تضطر في عامة الأحوال أن تساير بقدر الضرورة استعدادات الإنسان وأحواله في بروز آثارها في التربية والتشريع، ثم تأخذ في الوضوح بالتدريج إلى بلوغ مستواها عند نضوج الإنسان. وهذا عين ما سار فيه الإسلام فيما عرف عنه من اتباع الحكمة التدريجية في تشريع أحكامه، ومن أمثلته في اتباع هذه السياسة الحكيمة: مسألة المرأة؛ فقد أخرجها من الجاهلية المظلمة إلى نور الحق والحرية، وذلّل لذلك من نفوس العرب بقدر ما ينال فيهم من النفوذ الديني."(٢)

لقد ابتدأت هذه الغائية من تحديد حقيقة الأسرة نفسها وما يتبعها، فاختلفت النظرة الإسلامية في موضوع الزواج عن جميع المطارحات السابقة، فلم تجعل منه بيتاً للنفي -كما هو حاصل في أغلب المذاهب المسيحية التي تحرّم

(١) رواه البيهقي والبزار وغيرهما، وصححه الألباني في سلسلته الصحيحة. انظر:
- الألباني، محمد ناصر الدين. **السلسلة الصحيحة**، الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٩٥م، ج١، ص٤٣.

(٢) الحداد، الطاهر. **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، الجزائر: موفم للنشر (الأنيس)، ط١، ١٩٩٢م، ص١٤.

الطلاق-، أو قبراً للمرأة -كما هو حاصل في الهندوسية التي تربط حريتها بمشيئة الرجل، فإذا مات انقطعت حياتها كذلك-، أو مؤسسة استبدادية -كما هو حاصل في اليهودية حيث السلطة المطلقة للرجل-؛ وإنما ربط الإسلام الزواج بالنوع الإنساني؛ المنطلَق فيه زوج وزوجة، والمنتهي بمجتمع متنوع ومتناسق ومتكامل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ ١٣ ﴾ [الحجرات: ١٣]. ولذا، عمد علماء المقاصد إلى الاستدراك والتعليق على تعريف الفقهاء للزواج الذي هو "عقد يبيح استمتاع ذكر بأنثى"، على أنه ميثاق غليظ يحكم رجلاً وامرأة ويترتب عليه حقوق وواجبات وآثار. فعقد المعاوضة الذي أسّسه الفقهاء في ماهية الزواج قائم على العنصر الأهم في نشوء العلاقة واستمرارها وهو: حق المعاشرة، إلاّ أن تداول التعريف على نطاق واسع دون شرحه وبيان توابعه ومراميه فسح المجال لبعض المستشرقين للطعن في ماهية العلاقة الأسرية في الإسلام، وأنها مؤسسة للإشباع الجنسي، لذا، أهملت حقوق المرأة، وتم رهن أمرها في درجة الرضى الذي يصل إليه الرجل. ولا شك في أن هذا التحامل -مع ما فيه من افتراء وتدجيل- استغل ضعف التأصيل الفلسفي والتشريعي لنظام الأسرة في الإسلام، وهو الأمر الذي حدا بمجموعة من المفكرين والفقهاء المعاصرين إلى الاهتمام الكبير بالموضوع كالطاهر ابن عاشور ومحمد عبده والطاهر الحداد ومحمد أبو زهرة.

والمقصود بالتأصيل الفلسفي: البحث عن حقيقة الكيان الأسري وثمرة نشوئه ومقوماته؛ مع الكشف عن مقاصد الشارع في كل حكم من أحكام مبانيه. ولذلك، أحاط الإسلام هذا الكيان بالاحترام والتقديس والإجلال، وجعل الرابطة الزوجية من أقدس المواثيق من حيث انبناء النوع الإنساني عليها واستمرار الحياة البشرية وقيمتها وقداستها. فخالفت الرؤية الإسلامية المطارحات المادية التي جعلت من العلاقة بين الجنسين ظاهرة اقتصادية وبيولوجية تتمثل أهميتها في تحصيل المتعة واللذة من جهة، وتسرّي المرأة بالرجل من أجل الحماية لعجزها وضعفها مقابل خدمتها للرجل وتحقيق

جميع نزواته ومتعه؛ فأبطل الإسلام هذه الأفكار والمصطلحات، وحفل القرآن بقاموس من المصطلحات عميقة المضمون عبّر بها عن حميمية العلاقة الزوجية المؤسِّسة للكيان الأسري فالعائلي (كالسكنى واللباس والمودة والحسنى والمعروف والإحسان...)، وكلها ذات قيم معنوية متعالية عن النزعة المادية التي سجنت العالم البشري في منطق الفردية، وتشظّت وتمدّدت لتأخذ في طريقها كل ما يمتُّ بصلة للوحدة والجماعة والتآلف والكيان المشترك والمصير الواحد. لذلك، حين نجد الطروحات المادية والحداثية تنحو نحو النزعة الفردية الجنينية البهيمية نجد في تعاليم الإسلام ما يدفع هذه البهيمية والنزعة الفردية، بتفضيل الجماعة في جميع صورها الصغرى والكبرى (السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، فجاءت عشرات النصوص التي تذم العزوبية وترغِّب في الزواج وتحمُّل المسؤولية الأسرية، ومن أشهر هذه النصوص ذات المعاني والدلالات المتنوعة؛ حديث النبي ﷺ: "إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُم لَهُ لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفطِرُ وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي."(١)

ويجدر بنا الإشارة إلى أن التنميط المادي للحياة لم يسع لذلك من منظور رؤية عميقة وشاملة، وإنما كان ردة فعل للتيه الذي عاشته الذات الغربية إبان الصراع المرير بين رجال العلم والكنيسة، ثم مآزق الحداثة التي أعلت من سلطة الإنسان إلى درجة التألية، فكانت النتيجة نفي الإنسان، ولذا، كان الهروب نحو العدم والتحلل والفردية الجنينية التي سبق أن عرضنا مقالة المسيري فيها، حين عبّر عنها بأنها حالة من الانجذاب الشديد للطور الجنيني المستريح من التبعات والمسؤوليات والعواقب وصداع الحياة، بينما الإسلام يناقض هذا التوجّه ويبني فكرة

---

(١) أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل. **الجامع الصحيح**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير واليمامة، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، عن أنس بن مالك في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، برقم ٤٧٧٦.

الالتـزام الأخلاقـي وروح المسـؤولية منـذ الصبا؛ كمـا يشـير حديـث النبـي ﷺ فـي الحـرص علـى أمـر الأطفـال بالصـلاة بقولـه: "مروهـم بالصـلاة لسـبع، واضربوهـم عليهـا لعشـر."(١) ولـذا، فـإن هويـة الأسـرة تبـدأ مـن تحديـد حقيقـة المسـؤولية وغائيـة العلاقـة المؤسسـة لهـذا الكيـان.وعليه، فإنّ الرؤيـة الإسـلامية تأخـذ بجملـة شـروط وأفـكار لتحقيـق هـذه الهويـة، مـن أهمهـا:

- فكرة الإلزام:

وهي جوهر المسألة الأخلاقية، فإذا انعدم الإلزام في الخطاب فلا قيمة للحكمة العملية؛ لذلك، كانت منظومة القيم الإسلامية مبنية على الإلزام والالتزام بدافع التعبّد؛ لأن القانون الوضعي قد يشرّع للإلزام، ولكن مسألة الالتزام تبقى نسبية بما لا يضمن تحقيق العدالة وتحقّق المسؤولية. وقد اصطلح بعض الأصوليون على التعبير عن مبدأ الإلزام بالعدل الإلزامي، والذي يمثّل القوة الخارجية التي تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه، وتفرض على الفرد في المجتمع الانضباط المطلوب بقوة الشرع، ممثلة في أحكام الواجب والمحرّم، وهي البواعث الحافظة لمقاصد الشريعة من جانب الوجود والروادع الحافظة لها من جانب العدم.(٢) وقد يتساءل بعضنا ويقول بأن فكرة الإلزام لا يخلو منها أيّ مذهب خلقي؛ لأنها قوام الحياة واستقرار المجتمعات! وتعليقنا على ذلك: أن المسألة محل التنازع في باب القيم، والتي قد لا يُلاحظ الأثر المادي فيها عياناً وحالاً. فمما لا شك فيه أن جلّ المذاهب الخلقية المعاصرة تخلو من هذه الفكرة بالمعنى الذي يؤدي إلى تحقيق المسؤولية بقوة الديانة لا بقوة القانون؛ لأن القانون قد يحمي الظواهر ولكن البواطن منفلتة عن عقالها. وهو ما يتيح

(١) الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما عن أنس بن مالك، وهو صحيح. انظر:
- الشوكاني، محمد بن علي. **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث الأحكام**، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، (د. ت.)، باب أمر الصبي بالصصلاة تمريناً لا وجوباً.

(٢) رفيع، محماد بن محمد. **النظر المقاصدي: رؤية تنزيلية**، القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص٩٦-٩٧.

لي استكمال فكرة الإلزام بالمعنى الذي أصّله المقاصديون؛ إذ التحقيق الفعلي لجوهر المسألة الأخلاقية كامن في الالتزام الناشئ عن تطوع وقناعة وتعبّد؛ فتصبح مسألة حفظ النوع البشري ومسائل متصلة بها (كحفظ الأعراض والعفاف والابتعاد عن الشذوذ والتمسك بالفطرة السوية) مسألة ضمير وسلوك ينشأ عليها أفراد المجتمع الإسلامي، مستعلين عن الأنانيات والفرديات والشهوات والملذات القاصمة لأية حياة جماعية محترمة. وهنا، أعجبني مقال للأستاذ عبد السلام ياسين -رحمه الله- وهو يقارن بين نتائج التنميط المادي للمجتمعات من جهة وإرشاده إلى سبيل الهدى من جهة ثانية؛ إذ يقول في فقرة من فقراته: "شرف الإنسان وكرامته وحريته تأتي من كونه مخلوقاً سماوياً بروحه، يُثقله الجسمُ الأرضي -بحاجاته وظروفه الحيوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية- عن الصعود من سجنه الأرضيِّ إلى سعادة الأبد. فيريد له الإسلام أن تُعَبَّدَ له الطريقُ وتُوَفَّرَ له وسائلُ رحلة ناجحة فيما بين نقطة ميلاده ولحظة موته.. من حيوانيته لروحانيته.. من غفلته عن الله ﷻ لذكره.. من كبَده في الدنيا لارتياحه بلقاء ربه وهو عنه راض. الفكرُ "اللبرالي" يربط حقوق الإنسان بسعادة الفرد؛ يتصورها مزيداً من المتعة واللذة. والفكر الشيوعيُّ يسعى لنفس السعادة المادية وإن كان يُقَدِّم في الاعتبار حقوقَ المجموع على حقوق الفرد. في كلا الجانبين ولُوعٌ شديد -بل انحباسٌ تامٌّ- باللذة المادية والقوة الحسية وثقافةٍ تدور حول ذلك.. وفنٍّ يُصوره، واقتصاد يخدمه، وحُكْم يدبره. لندَع الحديث عن هذه السعادة الدوابِّيَّةِ: هل أسعدت الإنسان أم أشقَته؟! هل عوّضته ببضائعها ووسائلها ما فقده من معنى وجوده؟! نستغني عن ذلك الحديث هنا لنبسط حقوق الإنسان في أن تُوَفَّرَ له شروطُ الرحلة الكريمة إلى الآخرة، والعرض الإلهي والدعوة الرسالية الموجهة إليه أن يقتحم العقبة إلى ربه سبحانه الكريم الوهاب -غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول-، لا إله إلا هو إليه المصير."(١)

(١) ياسين، عبد السلام. **من رسائل الأستاذ ياسين: الإنسان**، موقع جماعة العدل والإحسان الإلكتروني:
- http: //www.yassine.net/

إن قوة قيم المنظومة الأسرية في الإسلام تتمثّل في الربانية التي تحكمها، والرسالية التي تطبعها بما جعلها عصية على الفكر المادي والدارويني رغم حدّته. واستطاعت صلابة بنيانها من تفكيك الانعزاليات التي دعت إليها والائتلافيات السائلة، والتشظيات العبثية المتناثرة التي رمت الناس في التيه والمجهول -هوية وروحاً وأخلاقاً وكياناً وعاطفة ومجتمعاً.

- فكرة العمران:

فالغاية من حماية الأسرة والقيم الأسرية تتمثل -خصوصاً- في حفظ النوع البشري الذي هو أساس الحياة وعمادها، والله تعالى شرّف هذا الإنسان بهذه المهمة دون سواه في إطار مبدأ الاستخلاف. ولن يكون هناك عمران دون بنيان مرصوص للكيان الأسري؛ فهو اللبنة الأساسية الأولى في التطور الاقتصادي والعلمي والحضاري، فإذا تم الاتفاق والمواضعة على قانون مستلهم من نصوص الشريعة يؤكد ويدعّم حق الزوجة والأولاد في الرعاية من رب أسرتهم -وهو الرجل- فإن الباب سينفتح لعشرات الوظائف والمناصب للشباب العاطل عن العمل، إضافة إلى استعادة المرأة لزمام التربية وتكوين الرجال الذين هم بناة الأوطان. فالتفكك الأسري الذي عرضناه سابقاً سببه الأساس الفلسفة الاقتصادية الصماء التي انتهجت في الغرب؛ إذ سيادة منطق الآلة والإنتاج على حساب المعايير والمعاني السامية، ما دفع المرأة إلى اللهث وراء الوظيفة لتأمين صغارها أو نفسها بعد تخلي الزوج الهارب والمحبط من الأعباء الملقاة على عاتقه.

إن بلورة الفكر الإسلامي لفكرة واضحة في مسألة العمران والاستخلاف يقوم على أساس التكامل بين جميع المناحي هي التي سمحت بظهور حضارة قوية سادت مئات السنين، ففلسفة العمران الإسلامي تتأسس على بنيتين متكاملتين: البنية القاعدية والبنية المتحركة؛ فالبنية القاعدية تتمثل في الفرد والأسرة والمجتمع، والبنية المتحركة تتمثل في الجوانب العلمية والمعرفية

والتقنية والاقتصادية، وبذلك يكون الفكر الإسلامي قد قلب المنظور الشيوعي وناقَضه؛ إذ يعتقد الشيوعيون بسيادة البنية التحتية التي تتمثل عندهم في الاقتصاد والإنتاج بخلاف الفكر الإسلامي، ما جعل الفرد والمجتمع منصهراً في هذه البنية وخاضعاً لها؛ فتحول نظام العمران عند الماركسيين إلى نظام مغلق غير مفهوم يتآكل ذاتياً بفعل المنطق الجدلي "الدياليكتيكي" الأعمى الذي حكم رؤيتهم. فالأسرة ليست وحدة اقتصادية وفق المنظور الإسلامي، وإنما هي قاعدة بناء وتأسيس. وهي كذلك ضرورة إنسانية تتضمن كثيراً من المعاني ذات العلاقة بالإنسان والمجتمع. فالإنسان بجانبيه الروحي والمادي، وطبيعته الاجتماعية وحاجياته المتنوعة العضوية والنفسية والذهنية أدّى بأجمعه إلى نشوء الأسرة. فالأسرة تسد الحاجة الروحية والمادية للإنسان، وتتمخض أيضاً عن طبيعة الإنسان الاجتماعية، فهي أول جماعة يحتاجها الإنسان منذ ولادته لإشباع حاجاته المتنوعة.. تشبع جوعه وظمأه وتؤويه وتكون له مصدر السكينة والطمأنية والاستقرار، وتنمّي قدراته الذهنية والنفسية والاجتماعية لبناء شخصيته ليكون عضواً صالحاً نافعاً في مجتمعه الكبير، وتتضمن كلمة ضرورة إنسانية كذلك كون الأسرة اللبنة الأساسية المنظمة والقانونية لبناء الحياة الإنسانية الخالية من الفوضى والخاضعة للقوانين، من خلال وجود مجتمع قانوني منظم؛ قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [الروم: ٢١]، وقال: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ ﴿٧٢﴾ ﴾ [النحل: ٧٢].

- التصور الشامل:

وهو التصور الذي يرى الأسرة جزءاً من كيان المجتمع والدولة، فحرية الأفراد وخصوصيتهم ترتبط باستقرار المجتمع صعوداً ونزولاً، مما يعني وجوب تقنين هذه الخصوصية والحرية ووضعها في إطارها الصحيح.

- **هوية الإنسان:**

هوية الإنسان هي عقيدته غير الوضعية والمستندة إلى الوحي، فهي الضامن لحفظه من الاضطراب وتمزّق النفس وتوتّر الضمير، وفي ضمنها يكون الإطار المعرفي الذي يؤصل للناس توجهاتهم وحركتهم في الكون والحياة، وقيمهم الفردية والأسرية والاجتماعية. وهنا ينبغي إبراز مرجعية الرؤية الإسلامية ومركزيتها في موضوع التأسيس الأسري وصناعة الحياة المتمثلة في الربانية؛ إذ الإيمان بوجودين أو عالمين (عالم غيب وعالم شهادة)، وأن مهمة الإنسان في الحياة ليست التناسل والتكاثر أو اللذة والشهوة أو السلطة والتحكّم وإنما التعبد والإعمار؛ فالربانية هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الإنسان؛ ففي إطارها تتجلىّ مظاهر التكريم والتشريف والسيادة، والتحرر من العبودية لغير الله ومن نزوات الشهوات الأرضية، كما يتجلى فيها مظهر التسخير في علاقة الإنسان بالكون عبر منهاج حاكم لا يتعدّى فيها الإنسان ولا يعتدي؛ لأنه هو ذاته عبد لله، فلا يكون مركزاً -كما تدّعي الحداثة المادية- بل خليفة في إطار شهودي. في هذه الهوية فقط: عصمة من الانحطاط الذي عاشه الغرب -كما رأينا من خلال مباحثنا السابقة-، وفيها تتفكك الكمونيات المادية والداروينية والوجودية الإلحادية والفلسفات الإباحية؛ لأننا بصدد تكوين فرد صلب وكيان أسري متين ومجتمع متماسك كالبنيان المرصوص كما أثبتت ذلك الدراسات المتنوعة التي اهتمت بتاريخ الأسرة في الإسلام والمجتمع الإسلامي[(١)] انطلاقاً من نقطة البداية عند أمر الله لنبيه محمد ﷺ ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣].

خاتمة:

وبعد هذه الدراسة التي حاولنا فيه إظهار القيم الأسرية الغربية وفقاً لمنطقها الذاتي والتاريخي والواقعي، ووفقاً لشروط الموضوعية والحياد الذي تتطلبه

(١) وات، و. مونتمجري. **محمد في مكة**، ترجمة: عبد الرحمن الشيخ وحسين عيسى، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. ت.)، ٢٠٠٢م.

مثل هذه الموضوعات فإننا نستخلص النتائج الآتية:

- أعلن مشروع الحداثة منذ البداية سقوط كثير من قيم الحضارة الغربية "الكلاسيكية" ومنظومتها، ونادى بضرورة تقويض مركزيتها و"ميتافيزيقيتها"، وهو تركة واسعة للفكر الأوروبى بتاريخه الطويل ورموزه المهمة ومراحلة الأساسية. لقد تبيّن أن المنظومة الفكرية الغربية التي اتسعت فشملت الفلسفة والتاريخ وعلم الإنسان وعلم الاجتماع وعلم النفس والفكر السياسى إنما كانت رهينة "ميتافيزيقا" المادة التي قادت إلى نتيجة غاية في الأهمية والخطورة -ليس على الفكر المجرد فحسب، إنما على المستوى الحضاري والسياسي والاقتصادي والعرقي-، فقد كرّست الفردية بدلاً من التعددية، والعصبية بدلاً من الاختلاف، والروح بدلاً من المادة، والأبدية بدلاً من الزمن.
- عودة الإنسان الغربي رويداً رويداً إلى ظاهرة التسرّي التي كان يحفل بها العهد البربري والبدائي لكثير من القبائل؛ إذ الافتراس الجنسي المتوحش؛ فالذكر يطارد الأنثى لإشباع غريزته دون مقصد وتحقيق غاية البناء والسكنى، وهو ما أدخل الذات الغربية في حالة تيه طالت شذراتها العالم أجمع.
- التأسيس المعرفي لهوية الأسرة على أساس أنّ توازن المجتمع أو الأفراد لا يعود إلى الرابطة أو العاطفة بقدر ما يعود إلى رواسب غريزة، والميل إلى التوفيق والبحث عن أشكال النجاح، هو الذي مهّد للقضاء على الأسرة النواتية والأسرة الممتدة، وهو الذي خلق أشكالاً شاذة من علاقات ينبذها العقل البشري، فضلاً عن الشرائع السماوية.
- العقود الاجتماعية الوضعية بلورت أشكالاً اجتماعية جديدة محاولةً منها استيعابَ التغيرات العميقة في البنى المجتمعية الغربية، ونجم عنها تفكّك الروابط الدينية والعقدية والأسرية والقبلية؛ إذ كانت النتيجة

القضاء على أثر وتأثير هذه الكيانات، وعلى فاعليتها في حركية المجتمع وعلاقة الفرد بالفرد أو الفرد بالجماعة الصغيرة أو الكبيرة. وظهرت أشكال غريبة جداً من العلاقات الاجتماعية نتيجة تحطيم الميثاق التقليدي المقدس في انبناء الرابطة الزوجية على الشرعية الدينية والاعتراف الاجتماعي؛ فضاعت فرص اللقاءات الجماعية لمناسبات الأفراح وسادت اللحظة السادية التي تتميّز بالسكون وانفصال كل شيء عن الغاية والقيمة.

- للعلاقة الخاصة بين الإنسان ورغباته -التي ما انفكّت تتجدّد في طور الحداثة حيث الأوهام الناعمة والأساطير المؤسسة لمجتمعات جديدة، والمطامح المتزلّجة- أثرٌ في تيهان الإنسان وسط هذا الركام، وأصبح نتاج علاقات اجتماعية جد سريعة ومتغيرة؛ بحيث ضل كثير من الناس طريقهم، مما نتج عنه انعكاسات كارثية على الإنسان والأسرة والمجتمع والوجود، تجسّدت في شعور مستمر بالقلق والتوتر العميقين، وخوف أبدي من انحلال عرى الحياة الاجتماعية إلى فوضى لا حدّ لها.

- تطور تحديث المرأة إلى الدرجة التي تجاوزت فيها الاستغناء عن الكيان الأسري والإنجاب؛ بل وفي ظهور نزعة تؤكد وجود حتمية أنثوية تنسخ أية حتمية تاريخية؛ أي إن عالم المرأة يصبح عالما أيقونياً مستقلاً؛ تحكمه رؤية معرفية مستقلة، هي أن المرأة في صراع تضاد مستمر مع الرجل.

- السبب الأساس في اندثار الأشكال الصلبة للأسرة الغربية مردّه إلى العقيدة الجديدة التي كرّست العلمنة والميوعة والسيولة والتنميط المادي الأصم، مما فتح الباب على مصراعيه لتجارة الدعارة واسترزاق النساء بأجسادهن، وارتفاع معدل الإنجاب خارج العلاقة الشرعية، مع عدم وجود المسكن والمأوى الأسري الدافئ؛ فكان مصير نسبة عالية من الأطفال بيوت الرعاية الاجتماعية. وهكذا، تداخلت الأصول والأنساب وتوسّع المجتمع الهجين

واللقيط، فازدادت الجرائم وأحداث القتل المختلفة، فضلاً عن ظواهر الانتحار، مما دعّم الرؤية التي تتنبأ بانهيار المجتمع الغربي كلية في آفاق غير بعيدة.

- تضع الرؤية الإسلامية حلاً بديلاً من خلال الميثاق الرسالي، وترى فيه منهاجاً سوياً يحرر الفرد من الذاتية والأنانية والأثرة، في مقابل تحقُّق النزعة الاجتماعية وتقاسم الحقوق والعدالة الكاملة لأفراد الكيان العائلي والأسري، وحرّمت تحريماً قطعياً الشذوذ وما يؤدي إليه، وكل أنواع الفواحش والعلاقات التي تفتح باباً نحوها، وأبطلت كل العقود والعادات التي رُسّمت بمنطق القوة والغلبة والعصبية أو التي قامت على أساس تجاري وعوض مادي، أو تحصيل متعة لأجلٍ مؤقت ومعلوم.
- تتمثل قوة قيم المنظومة الأسرية في الإسلام في الربانية التي تحكمها، والرسالية التي تطبعها، بما جعلها عصية على الفكر المادي والدارويني بالرغم من حدّته. واستطاعت صلابة بنيانها من تفكيك الانعزاليات التي دعت إليها، والائتلافيات السائلة والتشظيات العبثية المتناثرة التي رمت الناس في التيه والمجهول (هوية وروحاً وأخلاقاً وكياناً وعاطفة ومجتمعاً).

وأبرز ما نوصي به من خلال ما استخلصناه من بحثنا:

- تدوين ميثاق حقوقي عالمي مستلهم من روح الإسلام -تساهم فيه الدول والمجامع الإسلامية- يتضمن تفاصيل منظومة القيم الأسرية في الإسلام، وعرض تجارب وإحصاءات من التاريخ، مع بث الصور المرعبة التي يحفل بها عالم الغرب اليوم. ويمكن أن يسند هذا المجهود لمجمع أو هيئة دولية كمنظمة الإيسيسكو (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة)، أو يقترح على هيئة من هيئات الأمم المتحدة كجهد إضافي يُقدم للعالم لحماية تماسك الأسر والمجتمعات.

- مضاعفة الجهود الإعلامية والتربوية والدعوية والحقوقية والفكرية لحماية الكيان الأسري وصيانته في عالمنا الإسلامي، وتشجيع المبادرات المتعلقة بالزواج الإسلامي السعيد، وتخصيص جوائز ذات قيمة للأسر التي تحقق ترابطاً على مدى معين من الزمن، وقد يعهد في ذلك لبعض الوكالات الاجتماعية الإسلامية، مما ينشر ثقافة التنافس على الخير ويساهم في إبراز النماذج الأسرية الناجحة في وطننا الإسلامي الكبير.
- السعي لتكوين لجنة قانونية دولية تقوم بالدفاع عن القيم الأسرية الإسلامية، وتبيان خروقات المواثيق الدولية للخصوصية وحرية المعتقد، وحقوق الطفولة وكيان المرأة، والعمل على صوغ خطاب قانوني وفلسفي عميق يستطيع صد محاولات المسخ والتدمير التي تتعرض لها الأسرة في عالمنا المعاصر الذي غدا يشهد مؤتمرات دولية تصاغُ نتائجها وفقاً لمنظمة الدول المهيمنة.